

القساوة والغضب

رؤى نسوية عن الروايات والحركات المناهضة للجنسانية
الأورومتوسطية للحقوق - مؤسسة «من المرأة للمرأة»



EuroMed Rights
الأورومتوسطية للحقوق
EuroMed Droits

KVINNA
KVINNA

المحتوى

4	المقدمة التمهيديّة
5	المقدمة
6	#نقول
8	المفاهيم الأساسية لمناهضة الجنسانية في أوروبا
10	المفاهيم الأساسية للسياسة الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11	نتائج الاستطلاع
12	الحجج المناهضة للجنسانية في منطقة الأورومتوسطية
14	دراسة الحالات
23	الاستنتاجات والانعكاسات: المضيّ قدماً
24	#نقول - مواجهة الروايات المناهضة للجنسانية
28	الهوامش
30	قائمة المراجع

المؤلفون: لوسيل غريفون من الأورومتوسطية للحقوق، وشارلوت بروث من مؤسسة Kvinna Till Kvinna «من المرأة للمرأة»
تحليل الاستطلاع: أماندا هيدمان من مؤسسة Kvinna Till Kvinna «من المرأة للمرأة»
الفريق: ماريا جوهانسون وإيفا زيلين وسحر ياسين من مؤسسة Kvinna Till Kvinna «من المرأة للمرأة»، وماريت فلو يوجينسين ولورا كلوف من الأورومتوسطية للحقوق
التصميم: آنا أدولفسون
صورة الغلاف: مايا جانيفسكا إيليفا
تشرين الثاني/نوفمبر 2019

تعزّز مؤسسة Kvinna Till Kvinna «من المرأة للمرأة» المنظمات النسوية وتشجعها في الكثير من المناطق في جميع أنحاء العالم. ندعم المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يعشن ويعملن في البلدان المتأثرة بالنزاعات، حتى يتسنى لهن مواصلة الكفاح من أجل حقوق المرأة.

تسعى الأورومتوسطية للحقوق إلى تطوير الشراكات بين المنظمات غير الحكومية وتعزيزها في المنطقة الأورومتوسطية، والدعوة إلى الدفاع عن قيم حقوق الإنسان وتنمية القدرات في هذا الصدد.



المقدمة التمهيدية

نشهد ردة فعل عنيفة ضد المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

القوى الرئيسية التي تقف وراء ردة الفعل تلك هي الحركات المحافظة والأصولية والقومية. للوهلة الأولى، تبدو متنوعة، لكن رفضها للحركة النسوية والنوع الاجتماعي قوياً بما فيه الكفاية لإيجاد أرضية مشتركة. وشهدت الحركة المناهضة للجنسانية تحالفات غير مقدّسة بين الفاتيكان وإيران، وبين روسيا والولايات المتحدة الأميركية، وبين المجتمعات الكاثوليكية والأرثوذكسية.

ولكن ماذا لو لم يكن ذلك مجرد ردة فعل عنيفة؟ ماذا لو كان هناك ثمة نموذج جديد بكامله يتم إعداده حيث تقوم الجهات الفاعلة المناهضة للجنسانية المنظمة والممولة بشكل جيد إلى جانب رواية القصص الساحرة بتأليف روايات جديدة في المجتمع؟ حقيقةً يتم فيها خطف مفاهيم الحركة النسوية وحقوق الإنسان، حيث «الحرية» تعني القمع، و«الحياة» تعني مناهضة الإجهاض، و«حقوق الأم» تحل محل حقوق المرأة.

ماذا لو جاءت الحركة النسوية متأخرة؟ قررت الأورومتوسطية للحقوق ومؤسسة «من المرأة للمرأة» توحيد الجهود ومواجهة ردة الفعل المناهضة إلى جانب شركائنا ومنظماتنا الأعضاء. #نقول معاً نحن أقوى. #نقول معاً نرفع أصواتنا للدفاع عن المساواة في الحقوق والخيارات. #نقول لقد آن أوان الاتحاد والعمل.

بيترا توتيرمان أندورف، الأمينة العامة لمؤسسة من المرأة للمرأة ووديع الأسمر، رئيس الأورومتوسطية للحقوق

#نقول

معاً نحن أقوى.

#نقول

معاً نرفع صوتنا

للدفاع عن المساواة

في الحقوق

والخيارات.

#نقول

لقد آن الأوان

للاتحاد والعمل.

المقدمة: رفض مفهوم الجسانية

تتشارك الحركات المناهضة للجسانية والعاملة بطرق مختلفة روايةً مشابهة بشكل مدهش في جميع أنحاء العالم. أولاً، تقدّم عالماً ثنائياً: هم أنفسهم التقليديون والقوميون الذين يدعون أنهم يحمون الأطفال، والقيم الأسرية، والنظام، وفي بعض الحالات، الدين. ضدنا، والتقدميون والليبراليون الذين يدقرون القيم التقليدية، ويجربون البلدان على إفساد الأخلاق وإيذاء الأطفال. أصبح مصطلح الإيديولوجية الجسانية بمثابة غراء رمزياً لمحاربة هذا الشر.⁶ وقد أطلق عليها اسم «الحرب الثقافية»، حرب الأفكار والإيديولوجيات.⁷ القضايا الخمس الأكثر شيوعاً التي تهاجمها الحركات المناهضة للجسانية هي: حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، والدراسات الجسانية، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (وليس أقلها الإجهاض) والتربية الجنسية والمساواة. وتخلق الإيديولوجية الجسانية «تحالفات غير مقدّسة» بين المجتمعات الأرثوذكسية والكاثوليكية، والإسلاميين، والعلمانيين اليمينيين، والقوميين، والمحافظين.

وفقاً للعلماء من أمثال ديفيد باترنوت وإستر كوفاتس، **بداية نشأة هذه الحركات من مؤتمرات رفيعي المستوى للأمم المتحدة: مؤتمر القاهرة حول السكان والتنمية في العام 1994، ومؤتمر المرأة في بكين في العام 1995.** في القاهرة، تم تقديم مفاهيم الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وفي بكين، حلّ مصطلح «الجسانية» محل «الجنس» في سياق الأمم المتحدة. ومثل هذا المؤتمران هزيمة إيديولوجية هائلة للفاتيكان ومختلف الحركات المتشابهة في التفكير.⁸ ومنذ ذلك الحين، اتخذت ردة الفعل العكسية شكل منظمات المجتمع المدني والاتجاهات السياسية المختلفة التي تستهدف جميعها الجسانية والحركة النسوية كتهديد لمجتمعنا.

في أوائل العام 2019، تم العثور على قبلة عند مدخل قسم الدراسات الجسانية في جامعة جوتيمبرج في السويد.²¹ وفي وقت لاحق من العام نفسه، حقق الحزب السياسي الألماني «البديل من أجل ألمانيا» (Alternative für Deutschland)، الذي يُعتبر عنصرياً ومتحيزاً جنسياً وكارهاً للأجانب بشكل صريح، نتائج انتخابات تاريخية في ولايتين ألمانيّتين. وفي البرازيل، أعلن الرئيس المُنتخب حديثاً، جاير بولسونارو، في خطاب تنصيبه: «سنعمل على توحيد الشعب، وإنقاذ الأسرة، واحترام الأديان وتقاليدنا اليهودية المسيحية، ومكافحة الإيديولوجية الجسانية، والحفاظ على قيمنا». وفي لبنان، اضطرت فرقة تُدعى «مشروع ليلي»، حيث أن مغنيها مثلٌ بشكل علني، إلى إلغاء الحفلات الموسيقية في بيروت لأنها تلقت تهديدات بالقتل من جماعات مسيحية متطرّفة.³ وفي نيسان/أبريل 2019، تم إنشاء شبكة تُسمى «جمعية الأسرة التركية» والتي تدعو إلى إلغاء اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة وإنهاء «الحرب العالمية على الأسرة».⁴

يتمثل القاسم المشترك في هذه الأحداث **بالرفض القوي لمفهوم الجسانية والحركة النسوية.** وخلال السنوات القليلة الماضية، شهدنا ردة فعل عنيفة ضد المساواة بين الجنسين وحقوق النساء وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين (LGBTQI+) في جميع أنحاء العالم.⁵ القوى الكامنة وراء ردة الفعل تلك هي في معظمها مجموعات وحركات محافظة وأصولية وقومية، ويقضي التصور العام بأن الحركة النسوية العالمية متأخرة، والخطاب حول مناهضة المساواة بين الجنسين، أو الإيديولوجية الجسانية، أو نظرية الجسانية هو ظاهرة ظهرت في أواخر التسعينيات وتطوّرت منذ ذلك الحين في جميع أنحاء العالم، وقد عزّفا ديفيد بيرتنوت ورومان كوهار بأنها **ظاهرة عالمية متزايدة وعابرة للحدود** تتقاسم الممارسات ومقاومة مشتركة لتعزيز حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وتعتبر نظرية الجسانية، المنبثقة عن الدراسات الجسانية الأكاديمية وكذلك الحركات الناشطة، تهديداً للمجتمع والقيم التقليدية والأسرة النووية والديمقراطية.



#نقول

وفي خلال إعداد هذا التقرير رأينا كيف تتزايد الخطابات المناهضة للحركة النسوية والجنسانية في جميع أنحاء المنطقة الأورومتوسطية وخارجها. تستخدم الحركات المناهضة للجنسانية الخطاب والاستراتيجيات التي تُعتبر مناهضة للجنسانية أو الحرب على الجنسانية، وتُعرّف مطالب المساواة بين الجنسين على أنها إيديولوجية جنسانية، وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين على أنها تهدف إلى تدمير الأمة والقيم التقليدية والأسر. تقف هذه الحركة التي تتبّع استراتيجية غاية في الإحكام، والتي تكون مترابطة بصورة غير دقيقة في بعض الأحيان، وراء ردة الفعل العنيفة على المساواة بين الجنسين. وقد أدى ذلك إلى **خلق بيئة عمل أقسى وأكثر صرامة، وأحياناً أكثر خطورة، لنشطاء حقوق الإنسان** من خلال نشر الدعاية وزرع الخوف، والحدّ من الفرص المتاحة أمام نشطاء حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين للحصول على التمويل، باستخدام العنف في بعض الأحيان لإسكات أصواتهم على الإنترنت وعلى أرض الواقع على حدّ سواء. ينبغي أن تكون الحركة النسوية وحركة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين محصّنة من خلال اعتماد المزيد من الاستراتيجيات والتعبئة وبناء التحالفات في أرض تزداد فيها العدائية.

تم إعداد هذا التقرير من قبل الأورومتوسطية للحقوق ومؤسسة من المرأة للمرأة، وهما منظماتان تدعمان وتخرطان مع الكثير من منظمات المجتمع المدني التي تتناول بنشاط مسألة المساواة بين الجنسين.

لا يزعم هذا التقرير أنه شامل، إنما هو نبذة سريعة عن منطقة الأورومتوسطية استناداً إلى المقابلات ومراجعات الأبحاث المعاصرة واستطلاع رأي. لقد تواصلنا مع الناشطين الذين يعملون من أجل المساواة بين الجنسين في المنطقة لفهم الوضع الحالي. واستعرضنا المنشورات حول هذا الموضوع وأجرينا مقابلات مع ثمانية أكاديميين وناشطين مستهدفين من قبل الحركات المناهضة للجنسانية⁹ وأجرينا استطلاعاً شارك فيه 50 ناشطاً لتحديد الاتجاهات وفهم العوامل الكامنة وراء ردة الفعل العكسية، وذلك لتقييم التأثير على الحركة النسوية وحركة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين وإيجاد الاستراتيجيات للتصدّي لها.¹⁰ بالإضافة إلى ذلك، نظّمت مجموعة العمل المعنية بحقوق المرأة والعدالة الجنسانية التابعة للأورومتوسطية للحقوق ورشة عمل لتوحيد الرسائل.

تشمل مسألة المساواة بين الجنسين مكافحة العنصرية، وتعزيز حقوق المهاجرين واللاجئين، وكذلك معالجة أزمة المناخ. **الجنسانية هي أساس كل حركة سياسية.**

في هذا التقرير، تم التحقيق مع الجهات الفاعلة للحركات المناهضة للجنسانية ورواياتها في المنطقة الأورومتوسطية.¹¹



الصورة: إستير بيريز بيرينغ

من «الديمقراطيات غير الليبرالية» لما تعتبره «ديمقراطية ليبرالية جديدة». وكما ذكر جايير عند زيارته لداعم آخر لخطاب الإيديولوجية الجنسية، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في مؤتمر صحفي مشترك: «في الختام، هل لي أن أقول إن البرازيل والولايات المتحدة تقفان جنباً إلى جنب في جهودهما لضمان الحريات واحترام أنماط الحياة الأسرية التقليدية واحترام الله، خالقنا، ضد الإيديولوجية الجنسية والمواقف الصحيحة سياسياً وضد الأخبار المزيفة».¹²

يكمّن الهدف العام لهذا التقرير، والحملة المصاحبة له، في تشجيع بناء الحركات والاستراتيجيات بين الناشطين الذين يناضلون في سبيل المساواة بين الجنسين في المنطقة. ويعكس التقرير كيفية تقدّمنا لبناء حجج **تقوية الدعوة العالمية لمجتمع أكثر شمولاً وتساوياً**. لا يسمح لنا النطاق المحدود للاستطلاع بتعميم النتائج، ولكن يتم دعم هذا الاستطلاع والمقابلات من قبل المنشورات والأبحاث الموجودة حول هذا الموضوع. ومن المهم أن نشير إلى أنه على الرغم من أن الإيديولوجية الجنسية أو المناهضة للجنسانية قد تمت دراستها على نطاق واسع في أوروبا في السنوات الماضية، فإن مناهضة المساواة بين الجنسين لم تتم دراستها بعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في المجتمع، تكتسي الخطابات أهمية لأنها تحكي قصصاً ينتهي بها الأمر إلى تصديقها وتجسيدها من خلال التكرار. لهذا السبب، في مواجهة رواة القصص الشعبيين المنظمين والممولين تمويلًا جيدًا (الذين يستخدمون أحياناً حقائق مزيفة) والذي يتصدّرون الحركات المناهضة للجنسانية، **لا بد من أن تكون الحركة النسوية وحركة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين على استعداد لإخبار قصصها**. وبناء نموذج ومشروع للمجتمع يقوم على مفهوم الحقوق المتساوية لجميع الناس. ويُعتبر هذا الأمر أكثر إلحاحاً لأن الحركات المناهضة للجنسانية قد لا تشكل ردة فعل في حد ذاتها فحسب. كما يشير العلماء مثل أندريا بيتو، ماذا لو كانت **علامة على ظهور نموذج جديد؟ شكل من أشكال المقاومة**

المفاهيم الأساسية لمناهضة الجسسانية في أوروبا

في أوروبا، بدأت أول حملات مناهضة للجسسانية في إسبانيا في الفترة ما بين 2005 و2006، وانتشرت بسرعة إلى إيطاليا. وازدهرت في فرنسا مع حملة «المظاهرات للجميع» (La Manif pour Tous) ضد زواج المثليين في العام 2012. وشهدنا حوادث مماثلة في سلوفينيا بين العامين 2009 و2012 وبين العامين 2014 و2015 في كرواتيا وهنغاريا وبولندا وألمانيا والسويد، إلى آخره. ومن المثير للاهتمام أن الأسباب والمحفزات تختلف، ولكن طريقة التعبئة وكذلك الحجج متشابهة.

إن مناهضة الحركة النسوية والجسسانية قوي بما يكفي لإيجاد أرضية مشتركة. على سبيل المثال، شهدت الحركة المناهضة للجسسانية تعاوناً بين ناشطي المجتمعات الكاثوليكية والأرثوذكسية في بلغاريا.¹⁴ وتشمل المنظمات الدولية المناهضة للجسسانية في أوروبا مثل Mum, Dad and Kids (الموجودة في أكثر من 50 دولة في العالم)، ومنظمة European Dignity Watch، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة. والأهم من ذلك كله هو المؤتمر العالمي للأسر. وتشمل الشبكات الشبكية السياسية للقيم، Agenda Europee، ومنظمة ADF International، وOne of Us، ومنظمة التقاليد والعائلة والممتلكات. ويأتي التمويل من جماعة الضغط المسيحية اليمينية في الولايات المتحدة الأميركية، والمنظمات غير الحكومية، وأصحاب المليارات، والأوليغارشيين الروس ومؤسساتهم، والتمويل العام، ومصادر الاتحاد الأوروبي، والتمويل الجماعي.¹⁵ صنف رومان كوهار المنظمات المناهضة للجسسانية في ثلاث مجموعات: الجديدة والقديمة والحليفة. وتشمل المجموعات الجديدة «المواطنين المعنيين»، والمعاهد، والمجالس البرلمانية، والأحزاب السياسية. وتتكوّن المجموعة الأقدم من ممثلين دينيين، وجماعات الضغط المناهضة للإجهاض، ومجموعات عائلية، واليمين المتطرف. وأخيراً، تشمل المنظمات الحليفة أكاديميين وسياسيين وشركات وقنوات إعلامية.

بالنسبة إلى رومان كوهار، فإن الاستراتيجية الرئيسية للحركات المناهضة للجسسانية تتمثل في اعتمادها عن **سياسة التخويف**. وتجمع بين الحقائق الجزئية والإنشاءات الوهمية والتكرار المستمر لمطالب الفطرة السليمة حتى يصبح الخطاب حقيقة جديدة. وثمة استراتيجية أخرى تُستخدم وهي **الذعر الأخلاقي**، الذي يعتمد غالباً على التهديدات التي تهدد سلامة الأطفال ويدعي أنه صوت العقل في عالم «زادت الأمور فيه عن حدها». وأصبح **خطاب الغالبية الصامتة ضد النخبة** أمراً شائعاً أيضاً. وتتمثل الاستراتيجيات الأخرى المستندة إلى الإجراءات في صياغة طلبات الالتماس والضغط على المؤسسات واستهداف السياسيين وإنتاج مصادر بديلة للمعرفة.

**«لا تتشارك هذه الحركات
[المناهضة للجسسانية] العدو
نفسه فحسب، بل تعرض أيضاً
خطاباً واستراتيجيات مماثلة
وكذلك أسلوباً مميزاً للعمل.
نطلق عليها اسم الحملات
المناهضة للجسسانية عبر
الحدود الوطنية للتأكيد على
نطاقها العالمي والتشديد على
صورتها الخاصة في المشهد
الأوسع المعارض للحركة
النسوية وحقوق المثليات
والمثليين ومزدوجي الميل
الجنسي ومغايري الهوية
الجسسانية وأحرار الهوية
والميل الجسسانية وحاملي
صفات الجسسين.»¹³**

غالباً ما يخطف الخطاب مفاهيم الحركة النسوية وحقوق الإنسان لمصالح الحركات المناهضة للجنسانية. وغالباً ما تُستخدم مصطلحات مثل «الحرية» و«الحياة» و«الأسرة». على سبيل المثال، يتم استبدال مصطلح حقوق المرأة بحقوق الأم وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بتعميم الشؤون المتعلقة بالأسرة. وتتمثل الاستراتيجية الرئيسية تجاه الجمهور في إعادة تسمية الخطابات القديمة والدينية في كثير من الأحيان إلى الخطابات الملونة والشبابية والديناميكية.¹⁶

غالباً ما تتبع الحجج منطقاً يتألف من أربعة عناصر: أولاً، تمثل الجنسانية تهديداً أنثروبولوجياً حيث أنها تهدد الإنجاب. ثانياً، يحمل مشروعاً للمجتمع يتعارض مع تصميم الله ولا يتماشى مع الطبيعة؛ الجنسانية ليست بناءً اجتماعياً بل هي أمر طبيعي. ثالثاً، الجنسانية تعرّض الأطفال للخطر. ورابعاً، يُنظر إلى الجنسانية والحركة النسوية على أنهما تهديد ديمقراطي، يعززان النظام الشمولي والإيديولوجية، إنها لغة النخبة المنحرفة التي تمضي قدماً في مشروع استعماري جديد.¹⁷

عززت «الأزمة» الثلاثية المتمثلة في التمويل والأمن واللجئين (التي توصف على نحو أفضل بأنها أزمة إنسانية) الحركات الشعبوية والقومية في أوروبا التي نشرت فكرة أن الإيديولوجية الجنسانية سوف تسير جنباً إلى جنب مع العوامل التي أدت إلى ظهور الأزمة. وبهذه الطريقة، **يتم دمج النوع الاجتماعي بالهجرة وحقوق الأقليات والعولمة والفردية وحتى الخطورة المتزايدة.** وبدأت الحركة النسوية تستجيب لذلك من خلال توحيد القوى مع الحركات المناهضة للعنصرية والحركات البيئية، ولكن هذا التعاون لا يزال نادراً وفي المراحل الأولى من تطوره.

المفاهيم الأساسية للسياسة الجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهدت أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عاشت ثورات الربيع العربي في العام 2011 نتائج مختلفة بشأن المساواة بين الجنسين.

تعرّضت بعض الدول لردة فعل عنيفة ضد حقوق المرأة¹⁸ من غير المعروف أن الحروب والصراعات هي السياقات التي تزدهر فيها المساواة بين الجنسين.¹⁹ بدلاً من ذلك، في حالات عدم اليقين، ثمة ميل إلى إعادة تأكيد العلاقات والأدوار الجنسانية التقليدية.²⁰

لقد مرّ وقت طويل منذ أن صاغ إدوارد سعيد مصطلح الاستشراق، الذي يبيّن الشرق الأوسط كمرآة للإمبراطوريات الغربية.²¹ من المهم مراعاة هذا المفهوم عند مناقشة موضوع المناهضة للجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقول الفكرة السائدة:

تُعَدّ معاداة الغرب مفهوماً رئيسياً لفهم رفض المساواة بين الجنسين في بعض أجزاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.²⁶ كان ظهور الإسلاموية في البلدان في فترة ما بعد العام 2011 مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعودة إلى ما يُعتقد بأنه «الطهارة النسبية»، وقياساً على ذلك، «لإعادة المرأة إلى مكانها الصحيح». يمكن اعتبار هذه «العودة» علامة على وجود إيديولوجية أو نموذج مضاد للمجتمعات الغربية الرأسمالية. وفي حالة الأصولية الجزائرية الجديدة، فإن العلاقة بين مرحلة ما بعد الاستعمار وحلّ القيم الجنسية والأخلاقية راسخة بقوة. وتُعَدّ السياسة الجنسانية من صميم المشروع المناهض للإمبريالية والمعادي للغرب. وتؤمن الإسلاموية الجديدة بأن إعادة فرض «نظام جنسي» هو الحل الوحيد لوضع حدّ للاضطهاد والتأثير الإمبريالي: «إسناد كل شرور المجتمع الجزائري إلى فوضى النساء اللواتي رأينهن بائعات هوى في النظام الحديث ما بعد الاستعمار».²⁷

د

«هاجم [الغرب] حتى يومنا هذا
الإسلام وبخاصة من ناحية
معاملته للمرأة، ما شجّع
الكثير من الشرق أوسطيين
على الدفاع عن هذه المعاملة
كجزء من ردة الفعل ضد
الإمبريالية.»²²

ثمة تعارض بين رؤيتين ذات سلطة أبوية، حيث أن الرجال البيض «يريدون إنقاذ النساء البَنَات من الرجال البَنِين» (لاستخدام الاقتباس الرمزي للباحث الهندي غايا تري سبيفاك) والعكس صحيح حيث أن كل جانب يدعي بأنه يعامل المرأة بشكل أفضل.²³ في حالات النزاع الداخلي داخل البلدان، على سبيل المثال في حالة قبرص بين السكان اليونانيين والأتراك، فإن هذا التناقض الجنساني هو السائد.^{24, 25}

نتائج الاستطلاع

يذكر حوالي 95 في المئة من المجيبين على الاستطلاع الذي أجري كجزء من هذا التقرير أنهم يستخدمون الفيسبوك كمنصة رئيسية لوسائل التواصل الاجتماعي، يليه تويتر وإنستغرام.

تلقى واحد من كل ثلاثة مجيبين تحرشاً كتابياً أو لفظياً سواء أكان على الإنترنت أو خارجها. ونسبة أقل بكثير لم تشهد أي هجمات مكتوبة أو لفظية. وتعرض أربعة من كل عشرة أشخاص للمضايقات أو الاعتداءات الجسدية و/أو الجنسية. وتختلف طبيعة هذه الاعتداءات، ولكن 40 في المئة من المجيبين تعرضوا للتشهير و24 في المئة تلقوا تهديدات بالعنف ضدهم، أو ضد أسرهم أو أصدقائهم. خمسة من أصل 50 مجيباً تعرضوا لتهديدات بالقتل. إن هذه الأرقام الاستطلاعية المرعبة، التي تشير في الواقع إلى أنه إذا اشتركت في الكفاح من أجل المساواة بين الجنسين، ثمة فرصة بنسبة 10 في المئة لتعرضك للتهديد بطريقة أو بأخرى. لا يمكن ربطها مباشرة بالحركات المناهضة للجنسانية. ولكن تشير المقابلات والنصوص إلى وجود مثل هذا الارتباط، وعلى أي حال، فإن الاعتداءات من هذا النوع (سواء أكانت لفظية أو جسدية) هي نتيجة لتركيب ذات سلطة أبوية والتي تحاول الحركات المناهضة للجنسانية الحفاظ عليها لا بل تقويتها أيضاً.

عندما سُئل المجيبون على الاستطلاع عن يقف وراء الاعتداءات، كانت المقترحات الأربعة الأولى التي تم اختيارها هي أشخاص عشوائيين، وحركات اليمين المتطرف، والقوميين، والأصوليين. إن حقيقة أن «الأشخاص العشوائيين»، أي عدم ارتباطهم بالمنظمات، كانت البديل الأكثر اختياراً، يمكن أن يكون علامة على مدى عمق الخطاب المناهض للجنسانية في المجتمعات. ووصل في الواقع إلى «المواطنين المعنيين» الذين تتوجه إليهم الحركة المناهضة للجنسانية. وفي البلدان التي تكون فيها الرواية المناهضة للجنسانية جزءاً من خطاب الحكومة، لا يؤيد الرأي العام عادةً حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

ثمة استثناءات، ففي بولندا، شهدنا تطوراً حيث أدت الاحتجاجات السوداء لعام 2018 ضد مشروع قانون مكافحة الإجهاض إلى زيادة الوعي بين عامة الشعب وعززت الحركة النسوية، والبدائل الأخرى المختارة أقل إثارة للدهشة، فمع نمو الحركات اليمينية المتطرفة والقوية والأصولية، فإن المفاهيم القائلة بأن المساواة بين الجنسين ضارة بالمجتمع هي جزء معين من الرواية.

أعرب 73 في المئة من جميع المجيبين أن الخطاب المناهض للجنسانية وحقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين قد أصبح صخباً في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية. وتتباين الأسباب الكامنة وراء هذا الخطاب المتزايد المناهض للجنسانية، ولكن يتفق معظم المشاركون في الاستطلاع على أن الخطاب اليوم أقل خفية ويتخذ مساحة أكبر في النقاش العام، وأشار البعض إلى أن حكوماتهم و/أو أحزابهم السياسية تتحدث بشكل أكثر صراحة بطريقة تمييزية ضد المثليين جنسياً والمساواة بين الجنسين وتعلن عن معارضتها ضد التثقيف الجنسي مثلاً.

يُنظر إلى الحركات المناهضة للجنسانية على أنها أكثر تنظيماً اليوم حيث يحظى المحافظون بتمويل وأساليب جديدة لتطوير الخطاب المناهض للحركة النسوية والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وشهد عدد قليل من المجيبين على أن الحركة المناهضة للجنسانية تقوم بإنشاء شبكات غير حكومية خاصة بها لنشر أفكارها.

عندما سُئلوا عن الأسباب السياسية والاقتصادية و/أو الاجتماعية الكامنة وراء الحركة الناشئة المناهضة للجنسانية، أجاب ثلاثة من كل أربعة من المجيبين أن النساء والأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين يهددون المجتمعات الأبوية والامتيازات التي يحظى بها البعض. ويعتقد حوالي 40 في المئة من المجيبين أن المجتمعات أكثر تحفظاً، ويعتبر البعض أن الحكومات أصبحت أكثر تقيداً بالدين. وصرح ما يقرب من نصف المجيبين أن تزايد القوية في المجتمع يؤدي دوراً أساسياً في تأجيج العداء تجاه ما يُنظر إليه على أنها «أفكار غريبة». وذكر بعض المجيبين أنهم يعتقدون أن السلطات تستخدم نفوذها للتأثير على الأفراد والتلاعب بهم لإعادة توجيه سخطهم، على سبيل المثال، العولمة واللاجئين والنساء بشكل عام، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين والحركات النسوية.



الحجج المناهضة للجنسانية في منطقة الأورومتوسطية

1. **حجة «الاستيراد من الغرب»** - الجنسانية هي مفهوم غربي أو ماركسي تُفرض إما بطريقة ما بعد الاستعمار أو ببساطة لا تتناسب مع المجتمع المعني. على سبيل المثال، في تركيا، تؤمن النخب الإسلامية وأعضاء الحكومة بأن «النسوية الغربية» العلمانية تتناقض مع الجذور الإسلامية في تركيا. وأن التأثيرات «الغربية» قد أدت إلى تدهور المرأة التركية، ودقرت الأسرة التركية الحقيقية، وأحضرت الرذيلة إلى المجتمع التركي.

2. **حجة الطبيعة والله** - بحسب الطبيعة، يختلف الرجال والنساء، وبالتالي، هم غير متساوين. المرأة والرجل يكملان بعضهما بعضاً، لذا المساواة بين الجنسين والحركة النسوية تتعارضان مع تصميم الله والدين. في بعض الأحيان، لا ترتبط هذه الحجج بالدين بل بخطاب علمي معادي للحركة النسوية منتشر في المجتمعات الأكثر علمانية. على سبيل المثال، استخدم العضو البولندي في البرلمان الأوروبي يانوش كوروين-ميكي هذه الرواية عندما ادعى أن المرأة لا تستحق المساواة في الأجر لأنها بطبيعة الحال أصغر وأضعف.

تاريخياً، تحوّلت القواعد الجنسانية عبر الزمان والمكان. اليوم، يمكننا أن نرى عدة أنواع من الحجج التي تستخدمها الحركة المناهضة للجنسانية، ولكي نفهمها تماماً، لا بد من أن نتذكر الأحداث والرموز المعاصرة وأحياناً التاريخية. في هذا القسم، سوف نوضح استخدام الحجج المناهضة للجنسانية في بعض السياقات المحددة في المنطقة الأورومتوسطية. في الاستطلاع، ذكر 58 في المئة من المجيبين أنهم يصادفون المصطلحات الجنسانية والإيديولوجية الجنسانية وحقوق المرأة و/أو حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين مُستخدمة بمعنى عدواني أو سلبي عدة مرات في الأسبوع. وبحسب الاستطلاع، الحجج الخمسة الأكثر شيوعاً المستخدمة ضد المساواة بين الجنسين هي: أنها تدقر القيم العائلية والتقليدية: هي تأثير غربي: هي غير ضرورية لأن النساء والرجال متساويين في الحقيقة: أن المساواة بين الجنسين تجاوزت حدودها: وأنها تطرح فكرة الجنس الثالث. ينعكس ذلك من خلال نتائج المراجعة والمقابلات المكتتبية. وبناءً على ما تم دراسته من نتائج هذا التقرير والنصوص، يمكن تلخيص الحجج الخمسة الأهم على النحو الآتي:

3. الحجة الإيديولوجية - تحاول عموماً تقويض مفاهيم الحركة النسوية وأهدافها. تنتشر كحقيقة وتبني أيديولوجيتها على انتقاد الجنسانية والحركة النسوية. على سبيل المثال، فكرة أن الدراسات الجنسانية ليست علمياً، وأن الجنسانية مفهوم شمولي. وتعلن أن النخبة الصغيرة تحاول فرض الأفكار على «المواطنين العاديين» وأنها تشجّع المثلية الجنسية بهدف تدمير القيم العائلية. وتعتبر جزءاً من سياسات الليبرالية التي تدفّر عالماً وترفع القيود عنه. في هنغاريا، تمّ حظر الدراسات الجنسانية وتُعلن الحكومة بكل فخر وصراحة عن كراهيتها للمثلية الجنسية، ملقياً باللوم على العالم الليبرالي الجديد في ظهور المشاكل والأزمات. وفي شمال مقدونيا، حدث الاستعراض الفخري للمثليين الأول في العام 2019، ما أيقظ الحركة المناهضة للمثليين وتسبب في زيادة نشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي مع ادعاء هذه الحركة بأنها هي من تقدم الرعاية إلى الأشخاص المحتاجين، بدلاً من «النخبة» النسوية.

4. سياسة الخوف - تروّج للأفكار القائلة بأن الجنسانية ستضرب أطفالنا وستخلق مجتمعاً «غير جنسي» (الفتيان سيصبحون فتيات، والفتيات ستصبحن فتيان). وترسم الكفاح المنظم من أجل المساواة بين الجنسين كجزء من مؤامرة تابعة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين. في نهاية المطاف، ستؤدي الجنسانية والحركة النسوية إلى نهاية حضارتنا (الأزمة الأنثروبولوجية). في بولندا، من الشائع بين السياسيين إلقاء اللوم على الجنسانية في المشاكل المالية والاقتصادية للبلاد، والتي تُستخدم كاستراتيجية لبقاء الشعبويين في السلطة. وفي جمهورية التشيك، ذكر الكاهن الكاثوليكي ووزير التعليم السابق، بيتر بيتا، خلال عظة أن أحد عواقب اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة هو إنشاء «معسكرات اعتقال للآباء والأمهات، الذين يربون أطفالهم بشكل تقليدي، لتربية الفتيات كالفتيان والفتيان كالفتيان».²⁸

5. حجة «أن الحركة النسوية تجاوزت حدودها» - هي الحجة الكلاسيكية المناهضة للحركة النسوية التي استُخدمت لقرون وما زالت تُستخدم لغاية اليوم. لقد تخطت الحركة النسوية حدودها ويشعر الرجال بأنهم في أزمة بسبب المساواة بين الجنسين. فالبعض يشعر أنهم مضطهدون وأن المساواة بين الجنسين هي إيديولوجية تمييزية ضد الرجال. ويرى البعض الآخر أن النساء والرجال هم متساوون بالأساس لذا ما من داع لكل هذه الجلبة. في جمهورية التشيك، مرة أخرى، عندما تمكنت الكنائس من التأثير على الرأي العام ضد اتفاقية اسطنبول بشأن العنف ضد المرأة، تراجع رئيس الوزراء عن وعده بتنفيذ الاتفاقية. قائلاً إنها ليست ضرورية لأن حقوق المرأة محمية بالفعل. وأشار أحد المجهيين على الاستطلاع إلى أن بعض الحجج المناهضة للجنسانية تعني أن منظمة الحركة النسوية «تطالب بما هو أكثر مما هو مطلوب من المرأة» وأنه ينبغي ألا تتداخل مع الأسئلة التي لا تتعلق بقضايا المرأة». وقد تمت مشاركة النوع نفسه من البيانات من قبل عدد من الناشطين والأكاديميين في المقابلات والمناقشات.

دراسة الحالات

مناهضة الجنسية في تركيا الديمقراطية غير الليبرالية

كما هو الحال في المجر حيث تم استبدال أي شيء متعلق بالجنسية أو المرأة بمصطلح «الأسرة»³²، أنشأت الحكومة التركية وزارة للعمل الأسري والخدمات الاجتماعية، استجابةً لمديرية الشؤون الدينية. وتستخدم الروايات التي يستخدمها السياسيون الأتراك جزءاً كبيراً من الحركات الأوروبية المناهضة للجنسية. وتؤمن النخب الإسلامية والحكومة بأن «الحركة النسوية الغربية» العلمانية تتناقض مع الجذور الإسلامية في تركيا. وقد وصفت هذه التأثيرات «الغربية» بأنها «دهورت حالة المرأة التركية، ودمرت الأسرة التركية الحقيقية وجلبت الرذيلة إلى المجتمع التركي»³³. ومن الواضح تماماً كيف تهدف الدولة التركية إلى إنشاء نموذج جديد، كبديل لأوروبا المعولمة والمنحلة³⁴.

في الثامن من آذار/مارس 2019، قفزت السياسة المناهضة للجنسية إلى الأمام في تركيا³⁵. أصدرت شبكة جديدة، وهي «جمعية الأسرة التركية»، إعلاناً على وسائل التواصل الاجتماعي يدعو الناس إلى «وقف الحرب العالمية على الأسرة». هذا هو الشعار نفسه الذي تستخدمه الحركات المناهضة للجنسية في أوروبا وأمريكا أخرى. ووفقاً لهذه الحركة، فإن «إرهاب المساواة بين الجنسين والمثلية الجنسية يُعدّ جريمة ضد الإنسانية»³⁶. وتريد استعادة أهمية الوضع العائلي ورفع الحظر عن الزواج دون السن القانونية.

على الرغم من عدم استخدام مصطلحي الإيديولوجية المناهضة للجنسية والإيديولوجية الجنسية في مفردات السياسة الجنسية التركية حتى وقت ليس بعيد، فإن السياسة المناهضة للجنسية تعود إلى العام 2011 عندما بدأ الحزب الوطني الإسلامي الحاكم، حزب العدالة والتنمية، بالاتفاق حول قوانين المساواة بين الجنسين لصالح السياسات المؤيدة للولادة التي تشجع الأمومة.²⁹

في تركيا، يمثل الحزب الحاكم الجهة الفاعلة الرئيسية المناهضة للمساواة بين الجنسين، لكنه يتصرف بدعم من الحركات الشعبية³⁰ وتأتي الرواية المناهضة للجنسية من كتّاب إسلاميين متطرفين، وصحفيين وأكاديميين ومنظمات غير حكومية محافظة. الجهات الفاعلة الهامة الأخرى هي منظمة حقوق المرأة التي تسيطر عليها الحكومة (KADEM) (محاولة حزب العدالة والتنمية لاختطاف الحركة النسوية المستقلة والقوية في تركيا)، ومجلس التعليم العالي³¹.

هاجمت الدولة التركية مراراً وتكراراً الدراسات الجنسية واستبعدت الباحثين من ذوي أحرار الهوية والميول الجنسية والناشطين النسويين من الجامعات والمؤسسات الأخرى. لا يوجد حظر على الدراسات الجنسية بحد ذاتها، ولكن القمع يُصعّب عمل الباحثين. تم إغلاق الكثير من المنظمات النسوية، ويتم قمع نشاطات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين بشكل عنيف باعتبارها «جريمة ضد الأخلاق العامة». وتعرّضت الحركات النسوية الكردية بشكل خاص للعنف. من الناحية السياسية،

المفهوم الإشكالي للجنسانية في تونس

تقول خديجة الشريف، عالمة الاجتماع التونسية والناشطة النسوية، إن الحركات المناهضة للجنسانية في تونس تعود إلى لحظة انعقاد مؤتمر السكان والتنمية في العام 1994. وتكمل قائلة:

- في هذا الوقت، حاول المحافظون والإسلاميون والفاتيكان وحتى إيران منع تعزيز حقوق المرأة. وأسوأ الأعداء مستعدون دائماً للعمل ضد حقوق المرأة. يتسبب مصطلح الجنسانية بحد ذاته بعداوة مريعة في البلاد. تتم مناقشته بإسهاب في البرلمان في كل مرة يتم ذكره. على سبيل المثال، خلال المناقشات حول القانون المتكامل لمكافحة العنف ضد المرأة، تم التفاوض على استخدام مصطلح الجنسانية لعدة أسابيع.

بالنسبة إلى الكثيرين، تعني الجنسانية الاعتراف بالثلية الجنسية. لا ينطبق ذلك على تونس، فمصطلح الجنسانية معقد في أجزاء كثيرة من العالم ولديه ما يقرب من عشر ترجمات مختلفة في العالم الناطق باللغة العربية. غالباً ما تُعتبر الجنسانية، أو كل ما يتعلق بحقوق المرأة، ضد القيم الدينية والأخلاقية. وتزعم الحركات المناهضة للجنسانية أنه ثمة حاجة إلى الحفاظ على وحدة الأسرة وعدم الاستسلام للانحطاط. ويمكن أن تنتشر الخطابات المناهضة لمصطلح الجنسانية في المسجد خلال الخطبة.

- تقول آمال جرامي، مديرة برنامج الدراسات الجنسانية في منوبة، إن مصطلح الجنسانية يُثير الغضب. من قبل، كانت الهجمات المعادية للحركة النسوية موجّهة في الغالب نحو الناشطين، أما الآن، فهي تستهدف أساتذة الدراسات الجنسانية. ويُنظر إلى الدراسات الجنسانية على أنها تجعل من المثلية الجنسية أمراً طبيعياً وتشجع عليها.

بالنسبة إلى خديجة الشريف، فإن الحجة الرئيسية المستخدمة ضد حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين هي الاحتجاج على الدين. وردة الفعل العكسية التي تواجهها الحركة النسوية في تونس تتمحور حول حركة حقوق المرأة التي تتأثر بالغرب وتقدم مفاهيم غريبة عن المجتمع التونسي، وتتعارض مع هويتها وأمتها وثقافتها. الحركات الإسلامية قوية وتدفع للمتسللين من أجل مضايقة الباحثين النسويين عبر الإنترنت. وهي منظمة جداً وتتواصل دائماً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما يمنحهم قنوات لمهاجمة الناشطين والأساتذة بشكل مباشر عبر رسائل البريد الإلكتروني والحملات والهجمات الإلكترونية وما إلى ذلك.

تعرّضت آمال جرامي للمضايقة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتم نشر حملة عليها بعد أن تحدثت في وسائل الإعلام حول موضوع المثلية الجنسية والدين.

- أعتقد أنه ينبغي أن يُنظر إلى هذا الموضوع في سياق الخوف ممّا ستؤول إليه الأحوال في المستقبل والأزمة الاقتصادية والإرهاب. ويُنظر إلى الأمر على أنه من «الطبيعي» العودة إلى القيم التقليدية مثل الأسرة. وتُعتبر الجنسانية تهديداً لهذه القيم «اللامنة». والأمر بمثابة غزو «الآخر» الذي، في سياق غير مؤكد، يمكن أن يشعر بالغبرة والخطر. ولكنه أيضاً محاولة كلاسيكية من القوى المحافظة للحفاظ على السلطة الأبوية والامتيازات، بحسب قولها.

القومية والدين: مزيج سام في غرب البلقان

تحمل الحجج المستخدمة ضد المساواة بين الجنسين سمات مماثلة في جميع أنحاء غرب البلقان، وتتمثل في خطاب الكراهية تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وإلقاء اللوم على «الغرب» في محاولة التأثير على المجتمع، والحاجة إلى حماية القيم التقليدية والعائلية.

تتداخل الخطابات حول المساواة بين الجنسين في منطقة البلقان مع النزاعات الدينية والقومية والسياسية. ومن أجل فهم الوضع في الوقت الحاضر، من الضروري العودة إلى الكيان السابق الذي وُجد معظم دول غرب البلقان الحالية: يوغوسلافيا.

ومن المثير للاهتمام أنه خلال هذا العصر، تم ضمان المساواة بين الجنسين بموجب القانون، وكانت الحقوق المدنية والسياسية منصوص عليها في التشريع، والإجهاض مسموح به. كانت المساواة موجودة على الورق على الأقل، ولكن المجتمع بشكل عام كان أكثر تقليدية وشكلت يوغوسلافيا مجتمعاً ذات سلطة أبوية من الناحية الثقافية والهيكلية. وشهدت التسعينيات تنامي القومية والشعبية، ما أوجع الحرب التي تركزت على العرق والدين. وفي سياق سياسي واجتماعي شديد التقلب، من المرجح أن يكون الخطاب الذي يركز على «عدو واحد» هو السائد لتوحيد الأمة ككيان قوي وشرعي ضد العدو الخارجي. وتحول هذا الخطاب ليصبح خطاب اليوم حيث أن المرأة هي التي تخلق الأمة والهوية والثقافة، وهي «الأم الحقيقية للأمة». واحتشد هذا المفهوم ضد الحركة النسوية التي اعتُبرت أنها من يضرر بالأمة ويدمرها.

وفي العقد الأول من القرن الحالي، وقّرت عمليات توسيع الاتحاد الأوروبي حافزاً قوياً للكثير من الحكومات الوطنية في غرب البلقان لاعتماد تشريعات تضمن المساواة بين الجنسين. بما أنها شرط للدخول إلى الاتحاد الأوروبي. وقد ساهم ذلك في إحداث التغييرات في التشريعات، وجذب استثمارات أجنبية كبيرة في المنطقة، والتي تؤدي دوراً في السياسة الجنسانية. أحد الأمثلة الرمزية هو أن القانون الصربي بشأن المساواة بين الجنسين لا يجري اعتماده في الوقت الحالي «لأسباب ميزانية». ولأنه لن يصب في «مصلحة مجتمع الأعمال والاستثمارات الأجنبية».³⁷

اليوم، الجهات الفاعلة في الحركات المناهضة للجنسانية في غرب البلقان هي مزيج من منظمات المجتمع المدني (غالباً ما تكون لها انتماءات دينية)، والأحزاب السياسية، والمثقفين، والكنيسة. وترتبط ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض وتتعاون مع بعضها البعض. ويُعتبر بعض المثقفين الأميركيين المناهضين للجنسانية من المؤثرين في البلقان. على سبيل المثال، تُرجمت أعمال المفكر الكندي جوردان بيترسون المعروف بمواقفه المناهضة للحركة النسوية والمعادية لليسار والكارهة لمغايري الهوية الجنسانية إلى اللغة الصربية. بشكل عام، تتمثل قضية الحركات المناهضة للجنسانية في البلقان في مسألة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين. ووفقاً لماجا ستاجيتش، من مكتب «من المرأة للمرأة» في بلغراد، فإن خطاب بيترسون يحظى بشعبية كبرى، ويغذي خطابات الحركات المناهضة للجنسانية:

- الحركات المناهضة للجنسانية قوية بما يكفي لتكون قادرة على زعزعة استقرار العمليات السياسية. وقد حدث ذلك عندما صدر قانون يتعلق بالمساواة في التعليم والمناهج المدرسية والذي نوقش لمدة عشر سنوات ووصل إلى البرلمان الصربي. جاءت ردة فعل ممثلي الحركات المناهضة للجنسانية في اليوم نفسه في وسائل الإعلام، بحجة أن القانون الجديد ينتهك حقوق الأطفال وله تأثير غربي. وكانت ردة الفعل منظمّة بشكل جيد لدرجة أنها نجحت بالفعل في سحب القانون من البرلمان.

تمكّنت الخطابات الشعبية والمناهضة للجنسانية من تحفيز الخوف على المستقبل وإعادة توجيه المخاوف الاقتصادية والاجتماعية لتصويبها نحو عدو واحد ألا وهو الجنسانية. وتكمن قوة الحركات المناهضة للجنسانية في قدرتها على التنقل في وسائل الإعلام إذ هي موجودة في جميع أنواع منصات التواصل الاجتماعي مع رسائل قصيرة وفعالة. وغالباً ما تكون مخصصة تماماً لوسائل الإعلام الجديدة.

في شمال مقدونيا، نشأت الحركة المناهضة للجنسانية بطريقة يمكن اعتبارها ردة فعل عنيفة للمساواة بين الجنسين. خلال السنوات العشر الماضية، كانت الحكومة التقليدية والدينية في السلطة. خلال ولاية هذه الحكومة، عززت القيم التقليدية والدينية، وشنت حملة ضد الإجهاض، وشددت عموماً على الدور التقليدي للمرأة، وبالتالي حرمانها من حقوق الإنسان الخاصة بها. ونظراً لأن الخطاب المناهض للجنسانية كان قديماً من الدولة نفسها، فلم تكن ثمة سوى حركات قليلة من هذا القبيل تحارب حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

ثم أدت فضيحة حكومية واسعة النطاق، والتي كشفت عن ممارسات التنصت على المكالمات الهاتفية للمواطنين، إلى ظهور اضطرابات في البلاد وأجبرت الحكومة على الاستقالة.

وانتخب حزب آخر أكثر ليبرالية وحسن حقوق المرأة بطرق عدّة. والجدير بالذكر أن قانون الإجهاض قد تم تغييره، وتم تقديم قانون مناهض للتمييز بما في ذلك الميل الجنسي كمعيار للتمييز. وفي أيار/مايو 2019، جرى أول استعراض فخري للمثليين في سكوبي. وفي مواجهة هذه الموجات من التحرير المجتمعي، بدأت الحركات المناهضة للجنسانية بالظهور في النقاش العام. وتقول فوسكري ناوموسكا لييفا، التي تعمل لدى مؤسسة «من المرأة للمرأة» في شمال مقدونيا:

- غالباً ما ترتبط الحركات المناهضة للجنسانية بالمجتمعات الدينية، وهي منظمات مجتمع مدني مؤلفة من «المواطنين المعنيين». ينشطون على مواقع التواصل الاجتماعي، وبينون سمعة طيبة بأنهم يهتمون لأمر الناس. وينشطون في المجال السياسي ويمكنهم إنشاء تحالفات غير مرجحة. مثل التحالفات التي تم إنشاؤها كرد فعل لقانون الإجهاض من خلال جمع جميع رؤساء الأديان الرئيسية في شمال مقدونيا، الأرثوذكسيين والمسلمين والكاثوليكين.

صلاحيات الكنيسة والخطابات المناهضة للجنسانية في بولندا

- تتمتع الكنيسة الكاثوليكية في بولندا بقوة لا تُصدّق وهي محافظة للغاية. ويُعتبر البابا الحالي ليبرالياً جداً في الكثير من القضايا وترتكز الجهات الفاعلة في الحركة المناهضة للجنسانية على استراتيجيات قوية. وتشكل المنظمات غير حكومية مزيفة، مثل «معهد المحامين». ويهدفون إلى استعادة «النظام الوطني»، ويناهضون الإجهاض بشدة، ولكنهم يخفون جدول أعمالهم تحت اسم محايد يستند إلى القانون.

يعمل «معهد المحامين» على أي موضوع يتعلق بالتربية الجنسية وحقوق الإجهاض. ويعارض مفاهيم العنف القائم على الجنسية والعنف المنزلي. يتخصصون في تقديم التقارير والآراء. على سبيل المثال، اقترح «معهد المحامين» مشروع القانون الذي أوقفته الاحتجاجات السوداء في العام 2018 لأنه كان سيخفض بشكل كبير حقوق المرأة في الإجهاض. في الواقع، تحوّل مشروع القانون المحدد هذا إلى صالح الحركة النسوية في بولندا. جمعت الاحتجاجات السوداء أكثر من 150 ألف توقيع وأثارت بشكل كبير الدعم الشعبي للحقوق الجنسية والإنجابية في البلاد. وتشرح ليليانا ريليجا قائلة:

- ساعدت المظاهرات الجماهيرية على تنبيه الناس إلى خطورة هذه القوانين، وأثارت اهتمام المجتمع الدولي ووسائل الإعلام حول ما يحدث في بولندا.

ظهرت الحركات المناهضة للجنسانية في بولندا في العام 2012، عندما نوقشت اتفاقية اسطنبول لمنع العنف القائم على الجنسية في البرلمان.

رُكزت المناقشات على مصطلح الجنسية المُستخدَم في الاتفاقية. بعد بضع سنوات، انطلقت المناقشات مرة أخرى عندما خططت الحكومة الجديدة للانسحاب من الاتفاقية. ومن ثم تغيّرت الآراء حيث اعتبرت الحكومة أنه ليس عليها الانسحاب من الاتفاقية رسمياً وإنما عدم اتباعها بكل بساطة. تُعدّ اتفاقية اسطنبول حالياً «قانوناً ميتاً» في بولندا، بحسب ليليانا ريليجا، منسقة الاتصالات في منظمة تنظيم الأسرة البولندية. وفي العام 2016، تم شنّ هجوم جديد ضد الحركة النسوية والجنسانية، نتيجة مسألة الإخصاب في المختبر.³⁸ هاجم سياسيون من حزب القانون والعدالة الناشطين من خلال الدعاية العدوانية في وسائل الإعلام. تصف ليليانا ريليجا كيفية استخدام السياسيين المحافظين الجنسية لصالحهم:

- يميلون إلى إلقاء اللوم على القوى التقدمية في كافة المسائل التي تسير بشكل خاطئ في البلد. يُنظر إلى الجنسية على أنها تهديد للأمة وثقافتها. وتتمثل حجة أخرى مناهضة لسياسات المساواة بين الجنسين في أنها مستوردة من الغرب. ويعارض السياسيون الجنسية للحصول على أصوات بشأن القضايا الحرجة مثل الجنسية واللاجئين.

تذكر ليليانا ريليجا، من بين أسباب مناهضة الجنسية، حقيقة أن الجنسية تُستخدَم لإثارة الخوف بين المواطنين كأستراتيجية سياسية فعالة لبعض الشعبويين للحفاظ على سلطتهم. وفي سياق العولمة، حيث يسود الخوف على المستقبل، من المناسب إلقاء اللوم على الضائقة المالية والاقتصادية والنموذج الليبرالي الجديد على قضية مثل الجنسية. وتتابع ليليانا ريليجا قائلة:

مناهضة الجسسية في جمهورية التشيك

في العام 2015، أصدرت منظمة العفو الدولية في جمهورية التشيك عريضة تؤيد توقيع البلد على اتفاقية اسطنبول بشأن مكافحة العنف ضد المرأة.

في ذلك الوقت، سارت العملية بسلاسة، ولم تكن ثمة حاجة إلى إطلاق الكثير من الحملات لاعتماد الاتفاقية. في هذه المرحلة، وعدت الحكومة بالتصديق على الاتفاقية في العام 2018.

- هذا هو الوقت الذي استيقظت فيه الحركة المناهضة للجسسية ونظمت حملة كبيرة ضد التصديق على اتفاقية اسطنبول. وتقول ديانا غريغوروا من جماعة ضغط النساء التشيكيات إن الكنيسة انخرطت في القضية حيث ألقى أسقف مهم خطاباً نجح فيه في تخويف الناس.

بدأت الكنائس في مشاركة طلبات التماس وكتيبات ضد اتفاقية اسطنبول. وتم نشر الكثير من المعلومات الخاطئة، ما أجبر جماعة ضغط النساء التشيكيات على تقديم شكوى قانونية. عندما رأى السياسيون أن الآراء حول المساواة بين الجنسين واتفاقية اسطنبول قد تغيرت، تبدل موقفهم بشكل كبير أيضاً. وتتابع ديانا غريغوروا قائلة:

- تبدل رأي رئيس الوزراء الحالي من كونه مؤيداً علنياً للاتفاقية أن جمهورية التشيك ليست بحاجة بالضرورة إلى اتفاقية اسطنبول. لأنه قال إن القوانين التشيكية تحمي النساء بالفعل من العنف.

أشارت الحركات المناهضة للجسسية والجماعات الكاثوليكية إلى حجج تركز على الأطفال. إن الإيديولوجية الجسسية ستجعل الأطفال محايدين من حيث الناحية الجسسية، ولن يعودوا فتيات أو فتيان، بل سيتحولون إلى «الجنس» الثالث. وحتى أنه تم استخدام الادعاء الذي يُفيد بأن اتفاقية اسطنبول ستساهم في اختفاء الأعياد الكاثوليكية. وتشرح ديانا غريغوروا في هذا السياق:

- في هذه العاصفة من الحقائق المزيفة وحملات الترويج للخوف، حاولت الحركة النسوية التشيكية أن تردّ قدر المستطاع، ولكنه تمّ ردعها بردود الفعل المفاجئة. ركّزنا على الجانب السياسي وكتبنا رسائل مفتوحة والتقينا بالسياسيين. ولكن الحركة المناهضة للجسسية استمرت في الحصول على دعم هائل، ولم تخشَ قول الأكاذيب.

قررت جماعة الضغط التشيكية للمرأة تجنّب استخدام مصطلح اتفاقية اسطنبول، والذي يمكن أن يرتبط، إلى جانب كونه موضوع جدال حادّ، بالروايات المعادية للهجرة

بسبب اسمه. علاوة على ذلك، قررت تجنّب استخدام مصطلح الجسسية، ويرجع ذلك إلى أنه مصطلح مثير للجدل للغاية. الجهات الفاعلة التي تتسبب برودة فعل عنيقة بشأن المساواة بين الجنسين هي حركات شعبية لها صلات بالعالمين السياسي والديني. ومن الأمثلة على ذلك، جمعية تُدعى «إلهام أوروبا الوسطى» (Central European Inspiration) التي يديرها عضو سابق في البرلمان. عموماً، تحظى تلك الأنشطة بدعم هائل والموارد التي يتم توفيرها للحركة المناهضة للجسسية كبيرة.

- يرتبط ذلك إلى حد كبير بالحيز المتناقص للمنظمات النسوية، حيث تحاول بعض الجهات الفاعلة الحدّ من تمويل بشكل مباشر. وفي العام 2018، تقرر أن يتم خفض التمويل الحكومي المخصص للمنظمات غير الحكومية للعمل على المساواة بين الجنسين إلى النصف تقريباً. وبدأت الحملة ضد ما يُسمى «المنظمات غير الحكومية السياسية» بأزمة المهاجرين. تعتبر تلك الجهات الفاعلة بأن النشاط الجسسيين والمؤيدين للمهاجرين والنشطاء الإيكولوجيين متشابهين ويتفاسمون جدول الأعمال نفسه. وتقول ديانا غريغوروا في هذا الإطار إن الحركة المناهضة للجسسية ليست كبيرة، لكنها مسموعة ومرئية ويبدو أنها ميسورة من الناحية المالية.

تهاجم الحركات المناهضة للجسسية بشكل مباشر الناشطين النسويين والناشطين المدافعين عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجسسية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وغالباً ما يستهدف ما يُسمى بالمهاجمين صفحة الفيسبوك الخاصة بجماعة الضغط التشيكية للمرأة بهجمات من التعليقات البغيضة بينما يرسل آخرون رسائل بريد إلكتروني مسيئة ويُغرقون المكتب بالمكالمات الهاتفية.³⁸

«الحركة النسوية» في الدولة الاستبدادية المصرية



يلخّص اقتباس نادية العلي الوضع في مصر بشكل جيد ويسلّط الضوء على العلاقة بين «الحركة النسوية التي تؤيّد الدولة»، والسلطوية، وردة الفعل الثورية ضد حقوق المرأة. كدولة لها تاريخ طويل من الحركات النسوية، تُعدّ مصر سياقاً دسماً لمراقبة كيفية اعتبار القضايا الجنسانية مادة أساسية في التنافس السياسي على السلطة.

واحدة من أهمّ الجهات الفاعلة، وربما الأكثر رمزية، في مصر هي جماعة الإخوان المسلمين.⁴¹ تأسست في العام 1928 وهدفت إلى إعادة أسلمة مصر. وللقيام بذلك، ينبغي أن تتبنى المرأة سلوكاً معيناً في الأماكن العامة وأن تتعلم بطريقة معينة، ولمساعدتها، تم إنشاء مجموعة من الأخوات المسلمات الناشطات على المستوى الشعبي في توفير الرعاية الاجتماعية والتعليم الديني. وتنشط تلك المجموعة على المستوى الدولي وتمارس التعبئة من خلال الدعوة الدولية. وتعادل مقاومة الحركة النسوية وحقوق المرأة مقاومة أي تأثير غربي حقيقي أو متصوّر.

دام نظام مبارك لمدة ثلاثين سنة. خلال هذه الفترة، كانت الجهات الفاعلة في جدول أعمال الجنسانية هي المجلس القومي للمرأة، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الإسلامية. كان نظام مصر في ذلك الوقت شكلاً من أشكال المساواة بين الجنسين التي فرضتها الحكومة، والتي تضقنت «إنفاذ حقوق المرأة من القمة إلى القاعدة بطريقة تدعمها ممارسات الحكم القمعية».⁴² وجاءت معظم الإصلاحات من جهة فاعلة مهمة، ألا وهي السيدة الأولى، سوزان مبارك. ترأست كيانين وطنيين يُعنيان بالمرأة، بما في ذلك المجلس القومي للمرأة الذي أنشئ في العام 2000. وحقيقة أن عهد مبارك عزز حقوق المرأة، على الأقل من الناحية القانونية، بطريقة غير ديمقراطية أدّى إلى زيادة تشويه سياسات المساواة بين الجنسين بمجرد ظهور الثورة. انتقد خطاب ما بعد الثورة «قوانين سوزان» وشخصيتها بسبب تدخلها في إدارة البلاد لفترة طويلة. ثم تم إلغاء هذه القوانين. خلال الفترة القصيرة التي كان فيها مرسى في السلطة، وضعت جماعة الإخوان المسلمين حداً لحقوق المرأة في الدستور، فعارضوا كل ما ذكر حول السلامة الجسدية في الدستور، وأزالوا كذلك الأمر أي ذكر للعنف ضد المرأة والحد الأدنى لسن الزواج. حتى أنه تمت إزالة الحصص للتمثيل السياسي.

«تاريخياً، انضمت الحركة النسوية في المنطقة في الكثير من المناسبات إلى الأنظمة الاستبدادية وغير الديمقراطية (مصر في عهد مبارك وتونس في عهد بن علي والعراق في عهد صدام حسين من بين الأمثلة الكثيرة). وعملت مع أنظمة، سواء كجزء من مشاريعها للتحديث أو كوسيلة لقمع المعارضة الإسلامية، عززت جوانب الدفاع عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وأدى ذلك إلى تحقيق إنجازات في تعليم المرأة ومشاركة القوة العاملة والحقوق القانونية. ولكننا نعلم أيضاً أنها ساهمت في زيادة النزعة المحافظة الاجتماعية وردود الفعل ضد حقوق المرأة في سياق الاحتجاجات والتطورات الثورية التي أطاحت بالكثير من الأنظمة الاستبدادية العلمانية في المنطقة.»⁴⁰



«من الممكن تعميم الحركة النسوية في مصر عندما تملك مكاناً عاماً، ليس أثناء وصمك كجاسوس».

46

كانت الأخوات المسلمات نشيطات جداً في البرلمان، حيث اعترضن على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وعززن تفوق الرجال على مستوى الأمم المتحدة.⁴³ وأقمن تحالفات على المستوى الدولي مع جماعات مسيحية يمينية محافظة.

جاء السيسي إلى الحكم في العام 2013 بعد انقلاب على جماعة الإخوان المسلمين. وأدى الدستور الجديد الذي تم اعتماده إلى تعزيز حقوق المرأة. للمرة الأولى، التزمت الدولة بحماية المرأة من جميع أشكال العنف، وتمت إعادة كافة الإصلاحات التي جرت في عهد مبارك. بعد جذب اهتمام وسائل الإعلام الدولية في ما يتعلق بالعنف الجنسي ضد الناشطات والمتظاهرات، قَدّم السيسي نفسه على أنه «الحامي» ضد «الإسلاميين». وكإيماءة رمزية، قام بزيارة إحدى الناجيات من الهجوم في المستشفى، مقدّماً لها باقة من الزهور.⁴⁴ ولكن مرة أخرى، لم تكن هذه السياسات المؤيدة للمرأة سوى استراتيجيات سياسية لا تمتّ إلى حقوق المرأة بصلة.

اليوم، تتعرّض منظمات حقوق المرأة في مصر للخطر وتخضع لضغوط يومية. ولم يفلت المدافعون المصريون عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والناشطون في النقابات والصحفيون والمخبرون. وكذلك المنظمات النسوية ومنظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين من موجات القمع التي شنتها الدولة مؤخراً على المجتمع المدني.⁴⁵ وقامت القوى الأمنية باقتحام المنظمة غير الحكومية، مركز النديم لإعادة تأهيل ضحايا العنف، بناءً على أوامر من وزارة الصحة. وتم فرض حظر السفر على الكثير من الناشطين النسويين. وتصف وسائل الإعلام الجماعات النسوية على أنها «خائنة للأمة». فالنظام الهستبداي يؤيد حقوق المرأة عندما تصبّ في مصلحته في حين يقوم بقمع منظمات حقوق المرأة وحظرها ومراقبتها في الوقت نفسه. كما أوضحت الناشطة في مجال حقوق المرأة، مزن حسن، في مقال نُشر على موقع «ميدل إيست آي»:

المجتمع الأردني: بين التقليد والليبرالية

- بادئ ذي بدء، يتمتع الأردن بتجربة مماثلة مثل أوروبا عندما يتعلق الأمر بالدراسات حول المرأة. مصطلح الجنسانية غير مستخدم والدراسات الجنسانية هي «دراسات عن المرأة». غالباً ما نتعرض للهجوم لنشر خطابات من «الغرب». ويُنظر إلى الدورات التدريبية حول المرأة والمساواة على أنها محاولة لنشر «الاستعمار الثقافي». وتُعتبر الدراسات حول المرأة والمساواة بين الجنسين مشروعة غريباً، فنحن خلقنا لإفساد الناس. وينظر الإسلاميون إلى المرأة في الأردن على أنها حرة في الأساس.

بصفتها أستاذة أكاديمية، تحتاج أمان السرحان إلى أن تكون حريصة للغاية بشأن المواضيع التي تتناولها في الصف. في ما يتعلق بمناهضة الجنسانية في الأردن، تشير إلى أنها ليست ذات صلة بمفاهيم مناهضة الحركة النسوية والنزعة الغربية.

- لا يتسبب مصطلح الجنسانية بالكثير من الغضب. تُفهم الجنسانية على أنها مسألة تخصّ المرأة. وفي هذا الإطار، المجتمع الأردني مزدوج إذ يتأرجح بين «الحدائق» التي تعزز الرؤية الغربية للمساواة بين الجنسين، و«التقاليد» التي تتناول «قضية المرأة» من مفهوم ديني وقبلي حيث يسيطر الطابع التكاملي على العلاقات بين الجنسين.

كما هو الحال في كافة المجتمعات في العالم، يعتبر الأردن نظاماً أبوياً. يتمتع نموذج هيكل الأسرة الأردنية بالقوة ويرتكز على تقاليد طويلة الأمد. ويتم تحديد الأدوار والهويات بشكل صارم: يُنظر إلى الرجل على أنه العائل الرئيسي لأسرته ويتمثل دور المرأة في دعم الأسرة وممارسة دور الأم.⁴⁷ من ناحية أخرى، يسعى الأردن إلى تطوير نفسه على المستوى الدولي بدعم من المساعدات الأجنبية والقيم الغربية للتنمية والحفاظ على علاقة مستقرة مع الولايات المتحدة الأميركية.

تُعدّ هذه الهوية المزدوجة خطابها حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. والجهات الفاعلة في السياسة الجنسانية في الأردن منقسمة أيضاً، لكن الجهات الفاعلة الرئيسية تشمل العائلة المالكة والبرلمان والمنظمات النسائية والمنظمات الدولية والأحزاب والمنظمات الإسلامية.

ترفع المنظمات الإسلامية صوتها عالياً وتعمل على منع اعتماد سياسات المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، عقب التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في الأردن، صدرت شكاوى عن الإسلاميين. يمكن تحديد ثلاثة مجالات خلافية رئيسية: دعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ القوانين المتعلقة بوضع المرأة والرجل (لا سيما قانون الأحوال الشخصية وجرائم الشرف)؛ واستخدام نظام الحصص لتعزيز التمثيل السياسي للمرأة.⁴⁸ على حدّ تعبير أمان السرحان، أستاذة في مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية:

الاستنتاجات والانعكاسات: المضيّ قدماً

تتخذ ردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين عدة أشكال في المنطقة الأورومتوسطية.

في ما يتعلق بمفهوم مناهضة الجنسانية، لا يبدو أنه ينطبق على جميع البلدان. على سبيل المثال، يبدو مصطلح مناهضة الحركة الجنسانية أكثر صلة بالموضوع. إذا كان الاستخدام السياسي للحجج المؤيدة/المناهضة للمساواة بين الجنسين يأتي من خلفيات تاريخية مختلفة، فإن الحجج في حد ذاتها متشابهة للغاية في جميع البلدان التي تم تحليلها في هذا التقرير. فالمرأة متساوية مع الرجل بالأساس، وستكون سياسات المساواة بين الجنسين نتيجة لتأثير «الغرب» أو الاتحاد الأوروبي أو أي كيان تختاره رواية معينة ككبش فداء. وتُعتبر الدراسات الجنسانية غير علمية أو في أحسن الأحوال أطر عمل إيديولوجية قوية.

تختلف الحركات التي تستهدف حقوق المرأة والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين من بلد إلى آخر: المنظمات غير الحكومية المرتبطة والأحزاب السياسية والمجموعات الدينية والكنائس والحكومات وما إلى ذلك. وتستخدم موضوع المساواة بين الجنسين كغراء رمزي، وهو الجاني المثالي المستخدم لاكتساب القوة والحفاظ عليها. يستدعي التشابك بين

مناهضة الحركة النسوية ومعاداة الغرب في بعض مناطق الشرق الأوسط فهماً أكثر دقة للجانب السياسي ومرحلة ما بعد الاستعمار لرفض المساواة بين الجنسين. ومن شأن تفكيك الخطابات المعادية للغرب والخطاب القائل بأن المساواة مفهوم غريب بالنسبة إلى أمة معينة أن يساعدنا في صياغة استراتيجياتنا المستقبلية.

يزعم بعض الباحثين أن الحركة النسوية فقدت الاتصال بالجوانب المدقمة للرأسمالية والليبرالية الجديدة التي تشكل الأساس للدعم الشعبي للخطابات المناهضة للجنسانية. ترال نانسي فريزر، إن استعادة «البُعد الاشتراكي أو المناهض للرأسمالية الخاص بالحركة النسوية المفقود» قد يساعد الحركات النسوية وحركات أحرار الهوية والميول الجنسية على مكافحة أسباب عزلها.⁴⁹ ويرى أندريا بيتو أن «المقاومة وحدها لا تكفي»، وثمة حاجة إلى سياسات تقدمية جديدة لتعزيز السياسة النسوية.⁵⁰ وبالمثل، يدعو مؤلفون آخرون إلى حركة نسوية عبر وطنية ومتعددة القطاعات، قادرة على الخروج من الخطاب الاستشراقي والعنصري ومواجهة الحركات عبر الوطنية المتنامية المناهضة للحركة النسوية.⁵¹

do you
want
a future
of
decency
equality
and real
social justice

مواجهة الروايات المناهضة للجنسانية

كيف نمضي قدماً؟

وحتى إذا شارك معظم المجيبين استراتيجيات محددة، فإن نسبة صغيرة ذكرت أنهم يفضلون تجاهل التعليقات أو المواقف العدوانية. وبسبب الهجمات، يتجنبون التحدث عن مواضيع حساسة على وسائل التواصل الاجتماعي ويتوخون الحذر عند التكلّم.

نقترح أن تنضمّوا
إلينا في حركة
#نقول

تم إخبار منظمات حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين على المستوى العالمي على تطوير استراتيجيات مضادة للتصدي لهجمات الحركة المناهضة للجنسانية. ووفقاً للاستطلاع الذي أجريناه، فإن نصف المجيبين قد وضعوا استراتيجيات ضد الاعتداءات. ويقترح معظم المجيبين: عدم التزام الصمت، والاستمرار في التركيز على الهدف المشترك، والتخلي بالجرأة على الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

وبشكل أكثر تحديداً، تشمل الاستراتيجيات المقترحة من المجيبين على الاستطلاع إعطاء الأولوية للصحافة الاستقصائية لتكون قادرة على تصحيح الأخبار المزيفة، وصياغة معلومات علمية دقيقة ونشرها، وإنشاء نشرات صحفية لدعوة السياسيين إلى مكافحة الخطابات التمييزية.

تتمثل الاستراتيجيات الأخرى المقترحة في استهداف جماهير محددة، على سبيل المثال، استهداف جيل الشباب والوصول إلى أشخاص «خارج فقاعتنا» ومواجهة الاستقطاب الاجتماعي. ويمثّل تقديم الدعم للتدابير القانونية استراتيجية أخرى، بحيث يدعم الناس بعضهم بعضاً لكي يكونوا قادرين على الردّ على الانتهاكات، أو التواصل مع وسائل الإعلام لدعمهم في التصدي للروايات العنصرية والمعادية للحركة النسوية. ويسلّط معظم المجيبين الضوء على **أهمية التحالفات وعدم الردّ على الهجمات بل لاستعادة الخطاب**. وأشار أحد المجيبين إلى أهمية وحدة الحركة لتفادي التركيز بشكل كبير على «مشكلتي» ونسيان حقائق ومشاكل المجموعات الأخرى. ويُقترح أيضاً أنه مع تغير الوضع السياسي، لا سيما في ضوء التطور التكنولوجي، نحتاج إلى التفكير في ممارسات جديدة وأساليب جديدة واستراتيجيات جديدة.

قد تطول القائمة أكثر. ولكن هذه الأمثلة كافية لتحدي فكرة أن الحركة النسوية ستكون مفهوماً حديثاً وغريباً. في كل مكان وفي كل زمان، دافعت المرأة والرجل عن المساواة بين الجنسين.

#نقول

عندما تتحد الحركات النسوية، تتغير الأمور!

تُعدّ الحركة النسوية القوية العامل الوحيد الأكثر أهمية للمجتمعات الأكثر مساواة بين الجنسين: إنها أكثر أهمية من الحكومات التقدمية أو زيادة عدد النساء في السياسة. الدولة ذات الحركة النسوية القوية هي دولة ذات تشريعات أقوى حول العنف القائم على الجنسانية.⁵²

«تخطت المساواة بين الجنسين حدودها!»

#نقول

حقاً؟

لا غرابة في أن النساء ما زلن مستبعدات إلى حد كبير من سلطات اتخاذ القرار في أجزاء كثيرة من العالم. ليس فقط في إشارة إلى الحجة الأساسية التي تقول إن النساء يشكلن ما يزيد قليلاً عن نصف سكان العالم وبالتالي ينبغي أن يتم تمثيلهن سياسياً إلى حد ما، فقد أظهرت الأبحاث الرئيسية أنه ما دامت المرأة مستبعدة من عملية صنع السياسات، فستفتقر القرارات إلى منظور جنساني، وسيكون السلام أقل استدامة، وستستمرّ أوجه عدم المساواة.

لا تزال المرأة مستبعدة إلى حد كبير من عملية التفاوض بشأن السلام. بين العامين 1992 و2018، شكلت النساء 13 في المئة من المفاوضين، وثلاثة في المئة من الوسطاء وأربعة في المئة من الموقّعين على عمليات السلام الكبرى.⁵⁴ وعندما يتعلق الأمر بالنساء في البرلمانات، كانت نسبة 24.3 في المئة فقط من جميع البرلمانيين الوطنيين من النساء في شباط/فبراير 2019. واعتباراً من حزيران/يونيو 2019، شغلت 11 امرأة في جميع أنحاء العالم منصب رئيسة دولة و12 امرأة منصب رئيسة حكومة.⁵⁵ وفي ملاحظة أخرى، لا يزال لدى الكثير من البلدان على مستوى العالم تشريعات تقول إن المغتصب لن يُحاكَم على جريمته إذا تزوّج من الناجية من الاغتصاب.

#نقول

المساواة هي تقليد جميل

في اليونان القديمة، في العام 400 قبل الميلاد تقريباً، عندما شعرت ليسيستراتا (حسب مسريحية أريستوفان) بالضجر من الحرب المستمرة بين المدن اليونانية، أقنعت النساء من المدن المتحاربة بحرمان أزواجهن من أي نوع من العلاقة الجنسية. أظهرت الاستراتيجية الصور النمطية الأبوية للمجتمع، وفي النهاية، تم تحقيق مطالب النساء وتمت استعادة السلام. (وتم استخدام الاستراتيجية لاحقاً من قبل الحركة النسوية الليبيرية خلال الحرب الأهلية في أوائل القرن العشرين).

ولدت هدى شعراوي في العام 1879 وكانت زعيمة نسوية مصرية ومؤسسة الاتحاد النسوي المصري. قادت الاحتجاجات، إلى جانب نساء أخريات، خلال الثورة المصرية في العام 1919 من أجل استقلال مصر عن بريطانيا والإفراج عن قادة قوميين. ومن بين أنشطة أخرى، فتحت مدارس للفتيات، ونظمت محاضرات للنساء وجمعت المال لمساعدة النساء المحرومات. كان طاهر حداد (1899-1935) مفكراً نسوياً ثورياً تونسياً. ودعا كصحفي وسياسي إلى إعادة النظر في النصوص المقدّسة التي تمنح المرأة الحق في التعليم وانتهاك العقوبات باستخدام القرآن والحديث الشريف والقصص المتعلقة بالمرأة في الفترة الأولى من مصادر التاريخ الإسلامي.⁵³

«الحركة النسوية هي للنخبة فحسب!»

#نقول

لَمَ هي صاحبة إذن في شوارعنا؟

غالباً ما يتم انتقاد الحركة النسوية لكونها إيديولوجية من النخبة ومن أجلها. لذلك، لن تنطبق «علينا». من خلال تأطير الحركات النسوية كنخبة، يدرك المرء فكرة أن الحقوق المتساوية لا تنطبق إلا على عدد قليل. حقوق المرأة ليست حقوقاً محفوظة للنخبة، لا بل حقوق المرأة هي حقوق الإنسان. علاوةً على ذلك، من خلال الادعاء بأن الحركة النسوية نخبوية، ينسى المرء ذلك ويجعل الناشطين النسويين الذين يعملون كل يوم من أجل التغيير الاجتماعي غير مرئيين. ماذا عن الناشطين النسويين الذين يتلقون مكالمات من نساء على خطوط المساعدة؟ أولئك الذين يدعمون اللاجئات ويقوّيهن؟ أولئك الذين يناصرون ظروف عمل أفضل للمرأة في القطاع الزراعي؟ مما لا شك فيه أننا نحتاج إلى ما يُسمى بالناشطين النسويين من «النخبة»: أولئك الذين يستخدمون امتيازاتهم للتحدث بصوت عالٍ في وسائل الإعلام، وأولئك الذين يستخدمون تعليمهم العالي لتعزيز حقوق المرأة في السياسة، وأولئك الذين يهزّون السلطة الأبوية من الأعلى. وأخيراً فإن الحركة النسوية هي أيضاً أولئك الذين نراهم في الشوارع، يهتفون ويصرخون ويظهرون غضبهم ومطالبهم. نحن أقوياء وندعم بعضنا بعضاً.

#نقول

يستفيد الرجال والنساء من المساواة بين الجنسين على حد سواء

الحقوق المتساوية للآخرين لا تعني حقوقاً أقل بالنسبة إليك. فالأمور ليست كالفطيرة.

فكرة أن المساواة بين الجنسين تفيد النساء فحسب هي رواية ضارة وجزئية. ليس من الجديد أن عدم المساواة بين الجنسين تؤثر على النساء بأغلبية ساحقة، وتمنح الرجال الامتيازات على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ولكن النظام الأبوي الشامل لا يحدد من يحصل على ماذا على أساس النوع الاجتماعي فحسب، بل يضع أيضاً معايير صارمة تلحق الضرر بالأجزاء غير المعيارية في المجتمع. لا يقتصر الأمر على معاقبة النساء، ولكن الحركة النسوية بشكل عام، بالإضافة إلى الميول من غير الغيرية الجنسية، وتضرب أنظمة القوة الأخرى، مثل العرق أو الطبقة أو القدرة، أيضاً بما يُعتبر خارج القاعدة. عندما تهدف المساواة بين الجنسين إلى كسر المعايير التي تؤدي إلى أوجه عدم المساواة والظلم والعنف، فإن ذلك يعني المزيد من الحرية والعدالة للجميع. وعندما تهدف المساواة بين الجنسين إلى كسر الرجولة النمطية، فإنها تتيح للرجال أن يكونوا قادرين على التواصل على المستوى العاطفي مع أطفالهم. وعندما تهدف المساواة بين الجنسين إلى تحدي الأعراف الجنسانية، فإنها تسمح بوجود مغايري الهوية الجنسية. وعندما تهدف المساواة بين الجنسين إلى إعادة تعريف القوة والسلطة، فإنها تتيح للرجال الآخرين طلب المساعدة دون الشعور بالخجل. ولصالح الجميع، المساواة بين الجنسين تعني الحرية والعدالة.

#نقول

تمنحنا المساواة بين الجنسين حرية تحديد هويتنا

يتفق معظمنا على أن المرأة السعودية يجب أن تكون قادرة على مغادرة منزلها دون أن يرافقها رجل، أو قيادة سيارة بحرية. ولكن المساواة بين الجنسين هي أكثر من ذلك بكثير. هي تعني تشجيع الفتيان الذين يلعبون بالدمى، إذا أرادوا ذلك، وقبولهم، أو حق الرجل في الوقوع في حب رجل آخر، أو الفهم أن النساء البالغات قد يخترن عدم إنجاب أطفال من دون إلقاء اللوم عليهن بوصفهن أنانيات أو «غير أنثويات». المساواة بين الجنسين هي مرادف للاختيار.

#نقول

المساواة بين الجنسين هي العدالة للجميع

تُعدّ علاقات القوة غير المتكافئة والاستبعاد من عمليات صنع القرار من بين الأسباب الهيكلية لعدم وجود الاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يولّد الفقر. وساهم الحدّ من أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أكثر من أي وقت مضى، بشكل كبير في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.⁵⁷ لذا لا بد أن تكون مكافحة أوجه عدم المساواة بين الجنسين من خلال مواجهة الظلم الاقتصادي والاجتماعي.

#نقول

الكل ضحية الذكورة السامة

«أسوأ ما يمكن أن نفعله للرجل - يجعله يشعر أنه ينبغي عليه أن يتصرف بقسوة - هو أننا نمنحه غروراً هشاً للغاية».

(شياماندا نغوزي أديشي، مؤلفة حائزة على جائزة)

تتعرّض واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم للعنف الجسدي و/أو الجنسي (لا يشمل التحرش الجنسي) من قبل رجل. ولكن العنف لا يقتصر على النساء، فالرجال يعانون أيضاً من العنف الذي يرتكبه رجال آخرون. يتم تعريف مصطلح «الذكورة السامة» على أنها مجموعة من السلوكيات الذكورية التقليدية التي تستلزم الهيمنة والمنافسة والعنف والاعتماد على الذات والقمع العاطفي. يتم تكريس تلك السلوكيات في رفض عميق لأي سمات تتعلق بالأنوثة. ويؤدي ذلك إلى ظهور معتقدات وأفعال ضد المثليين جنسياً تصل إلى حد تحفيز أعمال العنف والاعتداء.

يلحق هذا النوع من الذكورة بالضرر بمجتمعنا بشكل عام. ومن شأن الذكورة السامة بحد ذاتها الحدّ من حرية الرجل وإلحاق الضرر بالآخرين. دعونا نُعيد تعريف توقعاتنا حول الذكورة وتغييرها.

#نقول

لسنا خائفين. لسنا صامتين. لا نرضخ!

طمح الكيل! نحتاج إلى أن نتعاون معاً وأن نبني رواية فعالة وواضحة من شأنها تعزيز العدالة بين الجنسين والمساواة بين الجنسين باعتبارها السبيل الوحيد نحو عالم أفضل.

الهوامش

- Dignity Watch et le Centre européen pour le droit et la justice. L'organisation la plus importante de toutes est le Congrès mondial des familles. Parmi les réseaux, nous pouvons citer le Political Network for Values, Agenda Europe, ADF International, One of US et l'organisation Tradition, famille et propriété.
15. https://www.epfweb.org/sites/epfweb.org/files/rtno_epf_book_lores.pdf
 16. La Manif pour tous (LMPT) en est un exemple. Il s'agit d'une organisation française créée au départ pour s'opposer au projet de loi sur le mariage entre des personnes du même sexe, mais qui a depuis lors étendu ses revendications à la défense de la « famille traditionnelle » et à l'opposition à la « théorie fictive du genre ». Les membres de cette organisation rejettent l'homophobie. Ils plaident en faveur de restrictions à l'égalité dans le mariage et rejettent l'adoption ainsi que la procréation médicalement assistée pour les couples de même sexe.
 17. En référence au pape François qui a dénoncé une forme de « colonisation idéologique » à propos du genre.
 18. Katerina Dalacoura, rapports finaux du projet MENARA, « Women and gender in the Middle East and North Africa: mapping the field and addressing policy dilemmas at the post-2011 juncture », mars 2019.
 19. Valerie M. Hudson et al., « Sex and World Peace », New York, Columbia University Press, 2014.
 20. Nadjé Al-ali et Nicola Pratt, « What Kind of Liberation ? : Women and the Occupation of Iraq », 2009.
 21. Edward Saïd, « Orientalism », 1978, pp. 1-2.
 22. Nikki R. Keddie, « Women in the Middle East. Past and Present », Princeton, Princeton University Press, 2007, p 167.
 23. Gayatri Spivak, « Can the Subaltern speak ? », 1985.
 24. Chaque population et, en particulier, les dirigeants construisent des discours dans lesquels leur vision des femmes/droits des femmes est meilleure que celle de l'Autre. C'est une manière de renforcer leur position dominante dans le discours.
 25. Séverine Rey, Hélène Martin et Elisabeth Bäschlin, « Identités et conflits en Méditerranée : un jeu de miroirs au détriment des femmes ? », in *Nouvelles Questions Féministes*, vol. 27, no 3, 2008, pp. 4-12.
 26. Melinda Cooper, « Orientalism in the Mirror: the sexual politics of anti-westernism », *Theory, Culture and Society*, 2008.
 27. Karima Bennoune, « A Disease Masquerading as a Cure: Women and Fundamentalism in Algeria (An Interview with Mahfoud Bennoune) », 2002, pp. 75-90.
 28. <http://www.solidar.org/en/news/gender-aka-evil-gender-ideology-is-the-new-public-enemy-in-czech-republic>.
 29. Entretien avec Alev Özkazanç.
 30. 1. Alev Özkazanç, « The new episode of antigender politics in Turkey », *LSE Engenderings*, 20 mai 2019.
 1. Jennifer Evans, « The war on gender », *The Conversation*, 6 janvier 2019. <https://theconversation.com/the-new-war-on-gender-studies-109109>
 2. La bombe s'est par la suite révélée être une fausse bombe.
 3. Mashrou' Leila : « Lebanese rock band pulled from festival after threats », *BBC*, 30 juillet 2019. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-49168695>
 4. La Convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique.
 5. Le sigle LGBTQI+ désigne les personnes lesbiennes, homosexuelles, bisexuelles, transgenre, en questionnement (queer), intersexuées.
 6. Eszter Kováts, Maari Pöim, « Gender as symbolic glue, the position and role of conservative and far right parties in the anti-gender mobilizations in Europe », *Friedrich Ebert Stiftung*, 2015.
 7. Antonio Gramsci, Joseph A. Buttigieg (éd.), « Prison Notebooks », New York City, Columbia University Press, 1992.
 8. Conseil pontifical pour la famille, « Lexique des termes ambigus et controversés sur la famille, la vie et les questions éthiques », 2003.
 9. De République tchèque, Pologne, Tunisie, Jordanie, Serbie, Turquie et Macédoine du Nord.
 10. La majorité des personnes interrogées sont des personnes militant en faveur des droits des femmes et/ou des droits des personnes LGBTQI+. Un faible pourcentage des personnes interrogées sont des personnalités politiques et des universitaires qui s'occupent des droits des femmes et/ou des droits des personnes LGBTQI+ et œuvrent dans ce domaine. La plupart des personnes interrogées travaillent dans les Balkans occidentaux (49 %), ce qui signifie que leurs points de vue occupent une place prépondérante dans les résultats de l'enquête. Environ 18 % des participants représentent la région du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord (MENA) et le reste des personnes interrogées travaillent dans d'autres pays européens ou au niveau régional.
 11. La région euro-méditerranéenne comprend les pays suivants : Algérie, Autriche, Belgique, Bulgarie, Chypre, Danemark, Égypte, Espagne, Finlande, France, Grèce, Hongrie, Irlande, Israël/TPO, Italie, Jordanie, Liban, Libye, Malte, Maroc, Norvège, Pays-Bas, Portugal, République tchèque, Royaume-Uni, Sahara occidental, Suède, Suisse, Syrie, Tunisie, Turquie.
 12. <https://www.cnsnews.com/blog/michael-w-chapman/brazil-president-no-gender-ideology-elementary-schools>
 13. Sonia Correa, David Paternotte, Roman Kuhar, « The globalization of anti-gender campaigns », *International Politics and Society*, 31 mai 2018.
 14. Comme (en Europe) l'initiative citoyenne européenne « Mum, Dad & Kids », la plateforme CitizenGo (présente dans plus de 50 pays du monde), l'organisation European

47. Musa Shteivi, « Attitudes towards Gender Roles in Jordan », 2007, pp. 17, 51.
48. Ibtesam Alatiyat, Hassan Barari, « Liberating Women with Islam ? The Islamists and Women's Issues in Jordan », 2010.
49. 1. Nancy Fraser, « How feminism became capitalism's handmaiden – and how to reclaim it », The Guardian, 14 octobre 2013. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/oct/14/feminism-capitalist-handmaiden-neoliberal>
50. Andrea Peto, « Resistance alone is not enough: women's rights and illiberal democracies », Green European Journal, 29 août 2017.
51. Mohanty, C., « Under Western Eyes, Feminist Scholarship and Colonial Discourses », in Third World Women and the Politics of Feminism, 1991, Indianapolis: Indiana University Press.
52. Mala Htun et S. Laurel Weldon, « The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating violence against women in global perspective, 1975-2005 », in American Political Science Review, vol. 106, no 3 (août 2012), pp. 548-69.
53. Eya Chemli, « Tribute to Tahar Haddad, The Tunisian man who stood for women », Atlas Corps, décembre 2017. <https://atlas Corps.org/tribute-tahar-haddad-tunisian-man-stood-women/>
54. <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/facts-and-figures>
55. <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures>
56. <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures>
57. Comité d'aide au développement (CAD) de l'OCDE, « Gender equality. A key for poverty alleviation and sustainable development ». https://www.oecd.org/dac/gender-development/SDC_Genderper cent20Policy.pdf
31. Tutku Ayhan, « KADEM's 'Gender Justice' or the Momentum of Anti-Genderism in Turkey », LSE Engenderings, 29 avril 2019.
32. Une autre démocratie non libérale.
33. Selin Çağatay, « Varieties of anti-gender mobilizations. Is Turkey a case ? », LSE Engenderings, 9 janvier 2019.
34. Le gouvernement turc est une démocratie fièrement non libérale, qui ne cesse de s'en prendre au « modèle européen » et à tout ce qui a trait à l'« Occident ». Alev Özkazanç, « The new episode of antigender politics in Turkey », LSE Engenderings, 20 mai 2019.
35. Alev Özkazanç, « The new episode of antigender politics in Turkey », LSE Engenderings, 20 mai 2019.
36. Alev Özkazanç, « The new episode of antigender politics in Turkey », LSE Engenderings, 20 mai 2019.
37. <https://insajder.net/sr/sajt/tema/9309/>
38. La fécondation in vitro (FIV) est un processus de fécondation qui permet de combiner un ovule avec un spermatozoïde à l'extérieur du corps, in vitro (littéralement « dans le verre »).
39. Le « trolling », c'est quand quelqu'un commente ou répond à quelque chose sur les médias sociaux, généralement dans un esprit de confrontation dans le but de nuire, de blesser ou de susciter une réaction émotionnelle forte.
40. Nadjie Al-Ali, « Feminist dilemmas in (counter) revolutionary Egypt », 2013, p. 4.
41. Courtney Freer, « The Influence of Islamist Rhetoric on Women's Rights », LSE blog, 2019.
42. Deniz Kandiyoti, « Contesting Patriarchy-as-Governance: Lessons from Youth-led Activism », 7 mars 2014 <http://www.opendemocracy.net/5050/deniz-kandiyoti/contesting-patriarchy-as-governance-lessons-from-youth-led-activism>
43. En 2013, lors de la 57e session de la Commission de la condition de la femme des Nations Unies (CSW), les Frères musulmans ont publié une déclaration condamnant les conclusions concertées, considérées comme incompatibles avec la spécificité des besoins des femmes musulmanes. Arguments de « spécificité culturelle ».
44. Hind Ahmed Zaki.
45. EuroMed Droits, « G7 : 20 ONG appellent le Président Macron à dénoncer le bilan désastreux de l'Égypte en matière de droits humains, 22 août 2019. <https://euromedrights.org/publication/egypt-20-rights-ngos-call-on-president-macron-to-denounce-egypts-human-rights-record-during-the-g7-meeting/>
46. « Egypt's embattled feminism: Fighting violence, harassment and FGM under Sisi », 29 janvier 2019, <https://www.middleeasteye.net/big-story/egypts-embattled-feminism-fighting-violence-harassment-and-fgm-under-sisi>

قائمة المراجع

المقالات والكتب والتقارير:

Alan Fowler, « Striking a balance: a guide to enhancing the effectiveness of non-governmental organisations in international development », 1997.

Nancy Fraser, « How feminism became capitalism handmaiden – and how to reclaim it », The Guardian, 14 octobre 2013. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/oct/14/feminism-capitalist-handmaiden-neoliberal>

Courtney Freer, « The Unfluence of Islamist Rhetoric on Women's Rights », in Middle East Centre Blog LSE, décembre 2017, <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2017/12/20/the-influence-of-islamist-rhetoric-on-womens-rights/>

Edouard Glissant, « Poetics of relation », trad. Betsy Wing. Michigan, University of Michigan Press, 1997.

Amel Grami, « Women, Feminism and Politics in Post-Revolution Tunisia: Framings, Accountability and Agency on Shifting Grounds », in Feminist Dissent, 2018.

Antonio Gramsci, Joseph A. Buttigeig (éd.), « Prison Notebooks », New York, Columbia University Press, 1992.

Aeyal Gross, « The Politics of LGBT Rights in Israel and Beyond: Nationality, Normativity, and Queer Politics », in Columbia Human Rights Law Review, vol. 46, no 2, 2015.

Heinrich Böll Foundation, « Anti-Gender Movements on the Rise ? Strategising for Gender Equality in Central and Eastern Europe », in Series on Democracy, vol. 38, 2015. <https://pl.boell.org/sites/default/files/anti-gender-movements-on-the-rise.pdf>

Bell Hooks, « Ain't I a Woman ? : Black women and feminism », South End Press, 1988.

Mala Htun et S. Laurel Weldon, « The Civic Origins of Progressive Policy Change: Combating violence against women in global perspective, 1975-2005 », in American Political Science Review, vol. 106, no 3 (août 2012), pp. 548-69.

Hind Ahmed Zaki, «

Deniz Kandiyoti, « Contesting Patriarchy-as-Governance: Lessons from Youth-led Activism », Open Democracy, 7 mars 2014. <http://www.opendemocracy.net/5050/deniz-kandiyoti/contesting-patriarchy-as-governance-lessons-from-youth-led-activism>

Nikki R. Keddie, « Women in the Middle East. Past and Present », Princeton University Press, 2007.

Eszter Kováts, Maari Pöim, « Gender as symbolic glue, the position and role of conservative and far right parties in the anti-gender mobilizations in Europe », Friedrich Ebert Stiftung, 2015.

C. Mohanty, « Under Western Eyes, Feminist Scholarship and Colonial Discourses », in Third World Women and the Politics of Feminism, Indianapolis, Indiana University Press, 1991.

Laura Nader, « Orientalisme, occidentalisme et contrôle des femmes », in Nouvelles Questions Féministes, 2006.

Comité d'aide au développement (CAD) de l'OCDE, « Gender Equality. A key for poverty alleviation and sustainable development », 2003. https://www.oecd.org/dac/gender-development/SDC_Gender%20Policy.pdf

Nadje Al-Ali, « Feminist dilemmas in (counter) revolutionary Egypt », in Nordic Journal of Feminist and Gender Research (NORA), vol. 21, no 4, 2013, p.4.

Nadje Al-Ali et Nicola Pratt, « What Kind of Liberation ? : Women and the Occupation of Iraq », Californie, University of California Press, 2009.

Ibtisam Alatiyat et Hassan Barari, « Liberating Women with Islam ? The Islamists and Women's Issues in Jordan », in Totalitarian Movements and Political Religions, vol. 11, no 3-4, 2010.

Tutku Ayhan, « KADEM's 'Gender Justice' or the Momentum of Anti-Genderism in Turkey », article publié sur le blog LSE Engenderings, 29 avril 2019 <https://blogs.lse.ac.uk/gender/2019/04/29/kadems-gender-justice-in-turkey/>

Karima Bennoune, « A Disease Masquerading as a Cure: Women and Fundamentalism in Algeria (An Interview with Mahfoud Bennoune) », pp. 75-90 in Betsy Reed (ed.) Nothing Sacred: Women respond to Religious Fundamentalism and Terror, New York, Thunder's Mouth Press/Nation Books.

Lisa Blydes, « How Does Islamist Local Governance Affect the Lives of Women ? A Comparative Study of Two Cairo Neighborhoods », Stanford University,

24 mars 2010. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.519.4857&rep=rep1&type=pdf>

Susan Buck-Morss, « Thinking Past Terror: Islamism and Critical Theory on the Left », Londres, Verso, 2003.

Selin Çağatay, « Varieties of anti-gender mobilizations. Is Turkey a case ? », LSE Engenderings, 9 janvier 2019.

Michael W. Chapman, « Brazil President: No "Gender Ideology in Elementary Schools" », CNS News, 11 septembre 2019. <https://www.cnsnews.com/blog/michael-w-chapman/brazil-president-no-gender-ideology-elementary-schools>

Eya Chemli, « Tribute to Tahar Haddad, The Tunisian man who stood for women », Atlas Corps, décembre 2017. <https://atlascorps.org/tribute-tahar-haddad-tunisian-man-stood-women/>

Melinda Cooper, « Orientalism in the Mirror: the sexual politics of anti-westernism », in Theory, Culture and Society, vol. 25, no 6, 2008.

Sonia Correa, David Paternotte et Roman Kuhar, « The globalization of anti-gender campaigns », in International Politics and Society, 31 mai 2018.

Katerina Dalacoura, « Women and gender in the Middle East and North Africa: mapping the field and addressing policy dilemmas at the post-2011 juncture », rapports finaux du projet MENARA, mars 2019.

Jennifer Evans, « The war on gender », The Conversation, 6 janvier 2019. <https://theconversation.com/the-new-war-on-gender-studies-109109>

Forum parlementaire européen sur la population et le développement, « Restaurer l'ordre naturel », 28 avril 2018. https://www.epfweb.org/sites/epfweb.org/files/online_rtno_fr.pdf

Sarah Farris, « In the Name of Women's Rights: The Rise of Femonationalism », Duke University Press, Durham N.C., 2017.

المؤتمرات والمقالات الصحفية

« ¿Por qué “ideología de género” ? », Encuentros Complutense, UCM, 20 juin 2019, Madrid. Paula Irene Villa, David Paternotte, Eric Fassin.

EuroMed Droits, « G7 : 20 ONG appellent le Président Macron à dénoncer le bilan désastreux de l'Égypte en matière de droits humains, 22 août 2019. <https://euromedrights.org/fr/publication/egypte-20-ong-de-defense-des-droits-appellent-le-president-macron-a-denoncer-le-bilan-desastreux-de-legypte-en-matiere-de-droits-humains-lors-du-sommet-du-g7>

Kirsten O'reagan, « Egypt's embattled feminism: Fighting violence, harassment and FGM under Sisi », 29 janvier 2019. <https://www.middleeasteye.net/big-story/egypts-embattled-feminism-fighting-violence-harassment-and-fgm-under-sisi>

Alev Özkazanç, « The new episode of antigender politics in Turkey », article publié sur le blog LSE Engenderings, 20 mai 2019. <https://blogs.lse.ac.uk/gender/2019/05/20/new-episode-anti-gender-turkey/>

David Paternotte et Roman Kuhar, « Anti-Gender campaigns in Europe: mobilizing against equality », 2017.

Andrea Pető, « Resistance alone is not enough: women's rights and illiberal democracies », in Green European Journal, 29 août 2017.

Conseil pontifical pour la famille, « Lexique des termes ambigus et controversés sur la famille, la vie et les questions éthiques », 2003.

Nicola Pratt, « Gendered paradoxes of Egypt's transition », Open Democracy, 2 février 2015. <https://www.opendemocracy.net/en/5050/gendered-paradoxes-of-egypts-transition/>

Séverine Rey, Hélène Martin et Elisabeth Bäschlin, « Identités et conflits en Méditerranée : un jeu de miroirs au détriment des femmes ? », in Nouvelles Questions Féministes, vol. 27, no 3, 2008, pp. 4-12.

Edward Saïd, « Orientalism », Routledge, Londres, 1978, pp. 1-2.

« Gender aka “evil gender ideology” is the new public enemy in Czech Republic », Solidar, March 8, 2019. <http://www.solidar.org/en/news/gender-aka-evil-gender-ideology-is-the-new-public-enemy-in-czech-republic>

Musa Shteivi, « Attitudes towards Gender Roles in Jordan », in British Journal of Humanities and Social Sciences, vol. 21, no 2, 2015, pp. 17, 51.

Gayatri Spivak, « Can the Subaltern speak ? », 1985. http://abahlali.org/files/Can_the_subaltern_speak.pdf

Mariz Tadros, « The politics of mobilizing for gender justice in Egypt from Mubarak to Morsi and Beyond », dans les documents de travail de l'Institute of Development Studies (IDS Working Paper), avril 2014.

Hening Von Bargen, Barbara Unmüßsig, « Anti feminism, the hinge connecting the right wing periphery and the centre », Gunda Werner Institute, 11 mai 2018.

Peter Walker, « Women are 'smaller, weaker, less intelligent' and should be paid less, says right-wing Polish MEP », The Independent, 3 mars 2017. <https://www.independent.co.uk/news/world/europe/women-smaller-weaker-less-intelligent-paid-less-janusz-korwin-mikke-polish-mep-right-wing-silesia-a7609031.html>

Y. Joel Wong et al, « Meta-analyses of the relationship between conformity to masculine norms and mental health-related outcomes », in Journal of Counseling Psychology, 2017 pp. 80-93.



EuroMed Rights

الأورومتوسطية لحقوق

EuroMed Droits

KVINNA
KVINNA